جامعة احمد دراية ادرار – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية ، علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

شعبة علوم اقتصادية

تخصص مالية وبنوك

الموضوع:

اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

(1990-2016)

اعداد الطالبتين:

علا فاطمة

عبد الله نصيرة

إشراف الاستاذ:

أ. حاج قويدر عبدالهادي

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	اللقب والاسم	الرتبة	الصفة
01	د. قاسم حسنة	أستاذة محاضرة	رئيساً
02	أ. حاج قويدر عبد الهادي	أستاذ مساعد – أ –	مشرفاً
03	أ.حدادي عبد الغني	أستاذ مساعد – ب –	مناقشاً

الموسم الجامعي 2016-2017

الموضوع:

اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

(1990-2016)

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر:

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله لقوله تعالى : " لئن شكرتم لأزيدنكم " – صدق الله العظيم –

في هذا المقام لا يسعنا إلا أن نحمد الله تعالى على هبته لنا نعمة الإرادة والعزيمة والعافية طوال فترة الدراسة لنصل في الأخير ونختم بهذا العمل المتواضع من خلاله نتقدم بأصدق عبارات الشكر الذي لا تسعه الكلمات ولا تسطره الأقلام ولا تملاه المعاني وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم : " من لم يشكر الناس لم يشكر الله " وعليه نتقدم بخالص تشكراتنا إلى كل من قدم لنا العون من قريب أو بعيد في إتمام هذا المشروع ونخص بالذكر الاستاذ "حاج قويدر عبدالهادي " راجين من الله عز وجل أن يجعله في ميزان حسناته نشاء الله

الى كل اساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتسير وعلوم التجارة

إلى كل طلاب الكلية ونخص بالذكر دفعة ماستر العلوم الاقتصادية

2016 –2017

الى العائلتين الكريمتين علا وعبد الله .

إلى كل هؤلاء نهدي هذا العمل المتواضع راجين من المولى عز وجل المزيد من العطاء والتوفيق للجميع.

نصيرة + فاطمة

الفهرس

فهرس المحتويات	
العنوان	الصفحة
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
مقدمة عامة .	ا -ج
الفصل الأول : الإطار النظري لسياسة المالية	
تمهيد	2
المبحث الأول :عموميات حول السياسة المالية.	3
المطلب الأول :تعريف السياسة المالية وأنواعها.	4
المطلب الثاني : تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي.	5
المطلب الثالث :أهداف السياسة المالية.	7
المبحث الثاني : أدوات السياسة المالية.	8
المطلب الأول : السياسة الإيرادات العامة.	8
المطلب الثاني : سياسة الإنفاق العام.	12
المطلب الثالث: سياسة عجز الموازنة (الموازنة العامة).	16
المبحث الثالث :آلية عمل السياسة المالية .	19
المطلب الأول :حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني ودور الموازنة العامة في التصحيح .	19
المطلب الثاني : التدخل المالي لدولة ونموذج التوازن الاقتصادي.	22
خلاصة الفصل .	24
الفصل الثاني : مفاهيم والنظريات المفسرة للنمو الاقتصادي .	
تمهيد.	26
المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.	27
المطلب الأول : تعريف النمو الاقتصادي وأنواعه.	27
المطلب الثاني : عوامل ومعوقات النمو الاقتصادي .	28
المبحث الثاني : نظريات المفسرة للنمو الاقتصادية.	31
المطلب الأول : نظرية النمو الكلاسيكية .	31
المطلب الثاني : نظرية النمو الكينزية (نموذج هاردو–دومار) .	34

المطلب الثالث : نظرية النمو الداخلية (المعاصرة) .	37
خلاصة الفصل .	42
الفصل الثالث : دراسة تحليلية الأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2016.	
تمهيد.	44
المبحث الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة 1990/2016.	45
المطلب الأول :السياسة المالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية1990-1999	45
المطلب الثاني :السياسة المالية في ظل برامج لإنعاش الاقتصادي2000-2014.	50
المطلب الثالث : السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2015-2016.	55
المبحث لثاني : تحليل اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة 1990-2016.	57
المطلب الأول : تحليل النمو لاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-1999.	57
المطلب الثاني :تطور معدلات النمو الاقتصادي للجزائر 2000-2016.	59
المبحث الثالث: دراسة تحليله لأثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2016.	61
المطلب الأول : دراسة اثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي خلال 1990-1999.	61
المطلب الثاني : تحليل أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2016.	63
خلاصة الفصل.	65
خاتمة عامة.	66
قائمة المصادر والمراجع .	68
قائمة الملاحق	70

قائمة الجداول.

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	متوسط نسبة تخصيص الإنفاق على البحث والتطور بالنسبة لبعض الدول والمناطق خلال الفترة (1995-2000).	30
02	تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1990-1999	46
03	تطور أسعار البترول 1990-1998.	47
04	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999.	49
05	تطور الإيرادات لعامة في الجزائر خلال 2000-2014	52
06	تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2014.	53
07	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014.	54
08	تطور الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة 2015-2016.	55
09	تطور النفقات العامة في الجزائر 2015-2016	55
10	يوضح معدلات النمو العام خلال الفترة 1990-1994.	57
11	معدلات النمو العام وبعض المعدلات الإقطاعية 1995-1999	58
12	تطور النمو الاقتصادي ومعدلات النمو لإقطاعية في الجزائر(2000-2004)	59
13	معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2005-2009.	59
14	معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2010-2016).	60
15	نسبة أدوات السياسة المالية والمؤشرات الاقتصادية (النمو، التضخم، البطالة)1990-1999.	61
16	نسبة أدوات السياسة المالية والمؤشرات الاقتصادية (النمو، التضخم، البطالة)2000-2016.	63

قائمة الأشكال.

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	يوضح الفجوة الانكماشية .	19
02	دور السياسة المالية لمعالجة الفجوة الانكماشية .	20
03	يوضح الفجوة التضخمية .	21
04	العلاقة بين السكان و الدخل	29
05	يوضح تطور لإيرادات العام للجزائر خلال الفترة 1990-1999.	47
06	يوضح تطور النفقات العامة للجزائر خلال الفترة 1990-1999 .	50
07	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	55
08	يوضح تطور النفقات العامة والإيرادات العامة للجزائر خلال سنتي 2015-2016.	56
09	يوضح العلاقة بين أدوات السياسة المالية(الإيرادات والنفقات) ،النمو العام ، معدلات البطالة والتضخم خلال الفترة 1990-1999.	62
10	نسبة أدوات السياسة المالية والمؤشرات الاقتصادية (النمو، التضخم، البطالة).	64

مقدمة

تمهيد:

تعد السياسة الاقتصادية العامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة متمثلة في سياسة نقدية وسياسة تجارية وسياسة مالية حيث تعتبر السياسة المالية عنصراً أساسيا في السياسة الاقتصادية للدولة في الاقتصاد فهي دراسة تحليلية للنشاط المالي لما تتضمنه من تكييف كمي لحجم النفقات العامة والإيرادات العامة ،وتكييف نوعي لأوجه الإنفاق العام ومصادره، وتسعى إلى تحقيق أهدافها في حدود الإمكانيات المتاحة لها ،لما يساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام في إطار المبادئ التي تتبناها والأسس التي تقوم عليها.

الإشكالية :

نظرا لعجز القطاع العام لوحده عن قيام بعملية تحقيق التوازن اقتصادي والوصول إلى أقصى درجات التقدم والنمو الاقتصادي وهو الأمر الذي حتم على الجزائر إشراك القطاع الخاص وقد استخدمت أدوات السياسة المالية لهذا الغرض وفي هذا الإطار يمكن طرح الإشكالية :

إلى إي مدى ساهمت السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990إلى 2016 ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بالسياسة المالية وما دورها في الاقتصاد الوطني ؟
- ما هو النمو الاقتصادي وما هي معوقاته؟
- ما مدى تأثير السياسة المالية في الجزائر في تفعيل النمو الاقتصادي.

الفرضيات :

تقتضي معالجة الموضوع صياغة مجموعة من الفرضيات هي حصيلة مجموعة من القراءات وابرز هذه الفرضيات:

- تعتبر السياسة المالية احد السياسات الاقتصادية الناجحة المتبعة في الجزائر.
- النمو الاقتصادي يمثل الزيادة الحقيقية في الدخل القومي .
- ساهمت السياسة المالية المطبقة بمختلف أدواتها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة 1990-2016

أهمية الموضوع:

تظهر أهمية الموضوع في النقاط التالية:

- المكانة الكبيرة التي تحتلها السياسة المالية في اقتصاديات الدول النامية والجزائر من بين تلك الدول حيث اهتمت بالسياسة المالية لتطوير اقتصادها.
- معرفة الدور الفعال الذي تلعبه ادوات السياسة المالية في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

أهداف البحث:

من خلال هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، لعل أبرزها:

- محاولة التعريف بالسياسة المالية ودورها في اقتصاديات الدول.
- محاولة التعرف على الإجراءات التي انتهجتها الجزائر لتحقيق المستوى المرغوب من النمو الاقتصادي، وذلك في إطار السياسة المالية من خلال (السياسة الاتفاقية والسياسة الضريبية).

دوافع اختيار الموضوع :لقد تم اختيارنا لهذا الموضوع انطلاقا من مجموعة من العوامل نذكر منها :

- ✓ أهمية النمو الاقتصادي في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
- ✓ مرونة السياسة المالية من خلال أدواتها في مواكبة التحولات الاقتصادية والمكانة التي حظيت بها في الجزائر انتهاجها.
- ✓ الميول الشخصية والرغبة في كيفية آلية عمل السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي.

حدود الدراسة :الإطار المكاني : تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري.

- الإطار الزماني :وتتمثل حدود هذه الدراسة في إنها خاصة بدراسة اثر السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في الفترة ما بين1990إلى غاية 2016في الجزائر.

المنهج المتبع :وقد تم الاعتماد في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للدراسة ،ثم استخدمنا المنهج الإحصائي التحليلي والذي يساعد بشكل كبير على تفسير النتائج على أرض الواقع من خلال استعراض الإحصائيات المتعلقة بالموضوع وتحليلها.

تقسيمات الدراسة :تتضمن هذه الدراسة مقدمة عامة تتبعها ثلاثة فصول ، تم نتائج الدراسة والتوصيات،خصصنا الفصل الأول والثاني للجانب النظري للدراسة أما الفصل الثالث فخصص للجانب التطبيقي للدراسة حيث عالج تطور السياسة المالية والنمو الاقتصادي للجزائر للفترة 1990-2016.

من خلال الفصل الأول نتطرق إلى الإطار النظري لسياسة المالية حيث قسم إلى ثلاثة مباحث ،فالمبحث الأول يتناول عموميات حول السياسة المالية بالتطرق إلي مفهومها و أنواعها وتطورها في الفكر الاقتصادي وأهدافها.ومن خلال المبحث الثاني نتطرق إلى أدوات السياسة المالية ،أما المبحث الثالث فتضمن آلية عمل السياسة المالية .من خلال حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني والتدخل المالي لدولة .

من خلال الفصل الثاني نحاول التطرق إلي مفاهيم والنظريات المفسرة للنمو الاقتصادي،من خلال مبحثين ،ففي المبحث الأول مفهوم النمو الاقتصادي،وفي المبحث الثاني نتناول النظريات المفسرة لنمو الاقتصادي.

في الفصل الثالث : سوف نتناول دراسة تحليلية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2016.حيث قسم إلى ثلاث مباحث

الدراسات السابقة :توجد عدة دراسات عالجت إشكالية أثر السياسة على النمو الاقتصادي ،ومن بين أهم الدراسات السابقة للموضوع التي أطلعنا عليها:

1 دراسة الباحث بلوفي محمد بعنوان"أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970_2011" حيث تضمن أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في السعي لتحقيق نمو اقتصادي .واختبار تأثيرهما على النمو الاقتصادي بالاعتماد على نموذج سانت لويس واستخدام برانامج E-Views.

حيث توصل الباحث على أن اثر السياسة المالية على النشاط الاقتصادي اكبر وأقوى من اثر السياسة النقدية ،وان قدرة السياسة المالية على التنبؤ بالتغيرات في النشاط الاقتصادي تفوق قدرة السياسة النقدية .

2 دراسة الباحث ضيف احمد بعنوان " أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012" درست أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي ومدى ملاءمتها للاقتصاد الجزائري.حيث توصل الباحث إلى وجود علاقة طردية بين نفقات التجهيز والناتج المحلي الإجمالي اما مابين نفقات التسيير والناتج المحلي وجود علاقة عكسية .

صعوبات الدراسة:

- وجود بعض المعلومات المتناقضة فيما بينها في بعض المراجع.
- صعوبة الإلمام بكل جوانب الموضوع وذلك لاتساع فترة الدراسة والموضوع .
- اختلاف بعض التقسيمات حول الموضوع لكثرة البحوث الاقتصادية حوله.

الفصـل الأول

الإطـار النظري للسياسة المالية

تمهيد:

تعد السياسات الاقتصادية والتي بواسطتها تعمل الدولة على التحكم في نشاطها الاقتصادي والتي من ضمنها السياسة النقدية، والسياسة المالية إذ يتجسد دور هذا الأخير في تسير مواردها في تجاه مشاريع معينة من خلال نفقاتها الأزمة لذلك بغية تحقيق لأهداف المسطر لها مسبقا وهذا ما سنقوم بدراسته في هذا الفصل المعنون بالإطار النظري لسياسة المالية.

ضمن هذا الفصل سنقوم **بدراسة الإطار النظري** لسياسة المالية من خلال التطرق إلى التعريف بالسياسة المالية ،حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث ،تحدثنا في المبحث الأول على عموميات حول السياسة المالية بالتطرق إلى تعريفها ومراحل تطورها عبر مختلف العصور (التقليدي، الكينزي ،في التحليل الاقتصادي جانب العرض)، وكذا مجمل الأهداف لسياسة المالية، وضمن المبحث الثاني نقشنا مختلف أدوات السياسة المالية المنتهجة من قبل السلطة المالية ثم المبحث الثالث الذي يتضمن آلية عمل السياسة المالية لمعالجة مختلف التقلبات الحاصلة على المستوى الاقتصادي.

المبحث الأول :عموميات حول السياسة المالية.

من خلال هذا المبحث سنقوم بالتطرق إلى مختلف التعارف للسياسة المالية وتطورها التاريخي والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

المطلب الأول :تعريف السياسة المالية وأنواعها.

أولا:تعريف السياسة المالية.

1. السياسة المالية من الناحية التاريخية مشتقة من الكلمة الفرنسية "Fisc"'وتعني حافظة النقود أو الخزانة[1] .وعلى ذلك فإن المصطلح كان يجب أن يكون مرادفا لمصطلح المالية لعامة[2] كما هو مستخدم في اللغة الإنجليزية، لكي يضم الإيراد الحكومي والنفقات وسياسة الدين، ولكن في الاستخدام الحديث فإن السياسة المالية لها معنى أوسع ومختلف، ويرتبط بجهود الحكومة لتحقيق استقرار أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي.[3]

2. استخدم Keynes في كتابه النظرية العامة للاستخدام ،الفائدة والنقود مصطلح السياسة المالية fiscalpolicy عند الإشارة إلى تأثير الضرائب على الادخار والإنفاق الاستثماري الحكومي الممول من خلال القروض المقدمة من طرف الجمهور.[4]

3. السياسة المالية هي دراسة تحليلية للأدوات والوسائل المالية للتأثير على مالية الدولة وهي تتضمن فيما تتضمنه تكيفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكيفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكيفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات [5]بهدف المحافظة على مستوى الطلب الذي يؤدي إلى تخفيض حدة تذبذبات الناتج المحلي الإجمالي حول الناتج الذي يحقق التشغيل الكامل .[6]

4. السياسة المالية تشير إلى الجهود والمحاولات الحكومية المعتمدة لتحقيق التوظيف الكامل لدولة التضخم وذلك من خلال سياسة الإنفاق والضريبية واقتراض العام [7]

بصفة عامة: ومن مجمل التعريفات السابقة يمكن القول أن السياسة المالية هي استخدام السلطات العامة للأدوات التي يمكن للسياسة المالية أن تستخدمها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ،والتي تتمثل في مصادر

---

[1]درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ،2005-2006، ص47

[2] المالية العامة :العلم الذي يدرس النفقات العامة ولايرادات العامة وتوجيهيها من خلال برنامج معين يوضع لفترة محددة بهدف تحقيق أغراض الدولة االاقتصادية ولاجتماعية والسياسية .

[3] محمد حلمي الطوابي، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة-دراسة مقارنة -، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية -مصر-، الطبعة الاولى ،2007، ص 08.

[4] معط الله آمال، آثار السياسة المالية على المو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر19970-2002، مذكرة تخرج لنيل شهادة المجاستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص الاقتصاد الكلي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان ، الجزائر ،2015/2014،ص13.

[5] عوف محمود اكفراول، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي ، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، ، الطبعة الاولى 1997، ص 144.

[6]البشير عبد الكريم ، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو و الاستخدام في الجزائر ، ملتقي دولي حول السياسات الاقتصادية ، جامعة تلمسان ن ص 03.

[7]مسعيد سامي الحلاق،محمد محمود العجلوني ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،االاردن ، عمان ، الطبعة لأولى ، 2010ص263.

الإيرادات العامة (الضرائب والرسوم والقرض العام، والإصدار النقدي ....الخ) وكذلك الأنفاق العام وهنا تأتى الميزانية العامة للدولة لتضم كافة هذه الإيرادات والنفقات العامة، ولتشكّل برنامجا متكاملاً لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا :أنواع السياسة المالية:

1 السياسة المالية المتمثلة في التمويل بالعجز : وتكون من خلال الطرق التالية :

أ- **التوسع في النفقات الحكومية** :وتتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية وعلى المشروعات العامة ،تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخول المحدودة أو العاطلين عن العمل ،الأطفال ....وهذا النوع من الإعانات أو الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق ،مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار وزيادة العمالة.

ب- **التسريع في سداد جزء من القروض العامة** :قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد استحقاقها يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع إلى الأمام ،ويكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي.[1]

ت- **تخفيض الإيرادات الضريبية** :الهدف من وراء هذا التخفيض هو بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع ،حيث يشير علماء المالية إلى

أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي .وتسمى السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز في حالة الكساد (سياسة مالية توسعية).

2 السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض :من خلال الأساليب التالية :

أ- **زيادة الإيرادات الضريبة** : ويستعمل هذا الأسلوب في أوقات التضخم الاقتصادي ،حيث يهدف إلى امتصاص القوة الشرائية للأفراد ،وقد لا يكون لهذا الأسلوب أثر إلا إذا انصب على التقليل الاستهلاك ومن هنا نقع في أثر سلبي أخر حيث أن المتأثر بهذه الزيادة في الإيرادات تكون فئة لدخول متدنية.

ب- **التوسع في إصدار القروض العامة** :ويعني ذلك أن تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية ويبعها للجمهور ،و يكون ذلك الإقراض إما اختياريا أو إجباريا.

ت- **الحد من الائتمان المصرفي** : ويكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوح ،رفع نسبة الاحتياطي ،سعر إعادة الخصم ،وكل هذا التأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة ،وبالتالي التأثير على حجم الاستثمار. وتسمى السياسة المالية المتمثلة بالفائض (سياسة مالية انكماشية).[2]

المطلب الثاني : تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي.

---

[1] عماري الياقوت ،أثر السياسة المالية التوسعية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر،جامعة أوكلي منحد أو لحاج ،البويرة ،الجزائر،،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ،تخصص مالية المؤسسة ،،2015/2014، ،ص15.

[2] عماري الياقوت ،نفس المرجع السابق ،ص15ص16.

أولا: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

كان الاقتصاديون القدامى أمثال دافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل ،والفريد مارشال يؤمنون بميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل دائما كما ظهر قانون ساىSay وهو من دعائم الفكر التقليدي ويبنى على أن "العرض يوجد الطلب عليه " ويوجد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق وأن كل زيادة في الإنفاق تؤدي إلى زيادة مساوية لها في الدخل النقدي حيث أن النقود وفقا لهذا لفكر هي وسيط للتبادل فحسب. وأن أي زيادة في الدخول النقدية تتحول للإنفاق على السلع والخدمات فكل زيادة في الإنتاج تخلق تلقائيا زيادة معادلة لها في الإنفاق "الطلب " لشراء هذا الإنتاج الجديد "العرض"[1].كما لا ننسى مدلول اليد الخفية لآدم سميث وبيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة. ولما كان الناس وفقا لهذا الفكر لا يحملون النقود لذاتها ولكن كوسيلة لتبادل ليس إلا فأن أي زيادة في الدخول النقدية سوف تتحول إلى زيادة معادلة في الإنفاق على السلع والخدمات فكل زيادة في الإنتاج سوف تخلق تلقائيا زيادة معادلة لها في الإنفاق. لشراء هذا الإنتاج الجديد. فإذا ما ترك الفرد (القطاع الخاص) حرا بيئة تتوافر فيها كل ضمانات الحرية الاقتصادية يسعى لإشباع حاجاته ورغباته وتعظيم ثرواته فأنه لن يتوقف عن زيادة الإنتاج إلا عند مستوى العمالة الكاملة حيث توظف كافة الموارد الاقتصادية كاملة.[2]

ثانيا :السياسة المالية في الفكر الكينزي .

لقد أثبت الكساد العالمي الكبير 1929م عدم إمكانية تحقيق التوازن الاقتصادي ،وأضح بجلاء أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة المالية في إحداث التوازن المنشود ،ونتيجة لذلك فقد اتخذت السياسة المالية معنى أوسع من المعنى السابق ،فلم يعد من الممكن أن تظل هذه السياسة ذات طابع حيادي ويعتبر هذا التطور نتيجة للفكر الكينزي الذي ينبع من نظرية كينز حيث عارض أفكار الكلاسيك في كتابيه الكبيرين "تحليله العملة 1931"و"النظرية العامة للتشغيل والفائدة 1936"، والتي انتقد فيها قانون ساى للأسواق لتجاهله دور الطلب في تحديد الإنتاج والدخل ومستوى التوظيف ،وأكد عجز الأساليب والسياسات التي اقترض الكلاسيك قدرتها على العودة دائما بالنشاط الاقتصادي إلى مستوى التوظيف ،وأثبت مما لا يدع للشك مجالا إمكانية حدوث التوازن الاقتصادي عند أي مستوى من المستويات التوظيف الكامل ،وأكد وجود الكثير من التناقض والتعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع ،بل أن الفرد في سعيه لتحقيق مصلحة الخاصة قد يخطئ أكثر مما يصيب ، فالفرد ليس بدرجة الرشادة التي افترضها الكلاسيك وما دام الأمر كذلك فإن الدولة "القطاع العام " قد تكون في بعض النشاطات أكثر رشدا من الفرد "القطاع الخاص" والدولة بطبيعتها ليست أقل إنتاجية من القطاع الخاص ،والدولة بحكم كونها لا تسعى لتحقيق مصلحة شخصية فإنها أكثر قدرة على تحقيق مصلحة المجتمع .

وهنا يلقى كينز على الدولة مسؤولية التدخل في النشاط الاقتصادي بكل ما يتاح لها من أدوات السياسات الاقتصادية بصفة عامة ،والسياسة المالية بصفة خاصة ،لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية

[1] محمود الكفراوي ، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي ،مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،1997،ص150.

[2] حامد عبد المجيد دراز،السياسات المالية ،الطبعة الأولى ،مركز الاسكندرية لنشر ،2000 ،ص21ص22.

والسياسة ،كما أوضح أن العبرة ليست بتوازن ميزانية الدولة ،بل و الأهم من ذلك توازن ميزانية الاقتصاد ككل ولو أدى هذا إلى عدم توازن ميزانية الدولة في المدة القصيرة على الأقل وهو ما يعرف بنظرية العجز المنتظم[1].

ثالثا: السياسة المالية في التحليل لاقتصادي جانب العرض.

تؤكد مدرسة اقتصادي جانب العرض على دور السياسة المالية في إنعاش جهاز الإنتاج الرأسمالي العرض الإجمالي بدلا من التأكيد على دور السياسة المالية في إنعاش الطلب الكلي الفعال والتوظيف عن طريق الإنفاق حسب رؤية المدرسة الكينزية ،إذ تعتمد تحليلاتهم في ذلك على خفض الضرائب والحد من التدخل الحكومي في مجال تحديد الأسعار والأجور لتفعيل آلية السوق الحرة أداة لتخفيض الموارد المثلى وليس عن طريق تأثير تدفقات الدخل ولإنفاق ،فمعدلات الضريبة تؤثر في الأسعار النسبية للسلع ،وبالتالي في العرض من اليد العاملة ورأس المال وهذا ما يؤكده أنصار هذه المدرسة من رفع قيمة المكافأة بعد اقتطاع الضريبة بالنسبة للأنشطة التنموية مثل العمل والادخار والاستثمار مقارنة بوقت الفراغ والاستهلاك ،ومن جهة أخرى يتمثل تحليل التغيير في الضريبة في الدخل المتاح للإنفاق ،فخفض الضرائب مثلا عن العمل أو الفائدة أو أرباح الأسهم يسهم وبشكل فعال في زيادة الادخار ولاستثمار والذي ينعكس بدوره بصورة إيجابية على العرض الكلي ومن ثم على النشاط الاقتصادي.

ولعل أهم الأسس للسياسة المالية التي استندت إليها هذه المدرسة هي :

- إجراء تخفيض كبير في الضرائب المباشرة ،وفي هذا الخصوص يولي أنصار هذه المدرسة أهمية خاصة لخفض المعدلات الحدية للضرائب على رأس المال والضرائب على الدخل .
- أن يكون النظام الضريبي أقل تصاعدية ،أي الحد وبشكل ملموس من الطابع التصاعدي للضرائب المباشرة .
- أن يكون الحد من الضرائب مصحوبا بتخفيض الإنفاق الحكومي .
- أن يصمم النظام الضريبي بحيث يشجع الإنتاجية والعرض بدلا من التلاعب بالطلب الإجمالي .[2]

المطلب الثالث:أهداف السياسة المالية.

تسعى السياسة المالية لتحقيق جملة من الأهداف من بينها مايلي :

1) تحقيق العدالة الاجتماعية :ويقصد بذلك وصول المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراده في حدود إمكانياته، و لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج ،بل يجب أن يقترن هذا الهدف بإيجاد طرق عادلة لتوزيع ذلك الإنتاج على الأفراد.

2) تحقيق التوازن العام :وهو التوازن بين مجموع الإنفاق العمومي (نفقات الأفراد للاستهلاك ،ولاستثمار ،بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج الوطني. ولتحقيق هذا الهدف تستخدم الحكومة العديد من

[1] زويش سمية ،السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، 2014/2000 مذكرة مقدمة لنيل شهادة ،، جامعة البويرة، الجزائر، 2015/2014،ص ص6،7.

[2] بلوافي محمد ، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجازئر1970-2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة بلقايد ، الجزائر ، 2013/2012، ص ص،60،58.

الطرق من بينها :الضرائب ،والقروض ،ولإعانات ،والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.

3) **تحقيق التوازن المالي:** ويقصد بالتوازن المالي استخدام موارد الدولة على أحسن وجه ،كأن تستخدم القروض إلا للأغراض الإنتاجية ،وأن يتسم النظام الضريبي بالصفقات التي تجعله يلاءم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والغزارة ،ويلاءم في الوقت ذاته الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية .

4) **تحقيق التوازن الاقتصادي** :ومعنى التوازن الاقتصادي هو الوصول الى حجم الإنتاج الأمثل ،ولذلك على الحكومة الموازنة بين نشاط القطاع لخاص و القطاع العام معا للوصول إلى أقصى نتاج ممكن. ويتحقق التوازن بين القطاعين الخاص والعم عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة ،والعامة معا إلى أقصى حد مستطاع .أي استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل . [1]

المبحث الثاني : أدوات السياسة المالية.

سنقوم في هذا المبحث لدراستنا لأدوات السياسة المالية ، والتي تمكننا من معرفة النشاط المالي للدولة ولآثار التي تحدثها على الاقتصاد القومي، إذ قمنا بتقسيمه إلى ثلاث أقسام على النحو التالي .

المطلب الأول : السياسة الإيرادات العامة.

تعريف الإيرادات العامة :تعرف على أنها عبارة عن جميع الأموال النقدية ، والعينية ، والمنقولة، والعقارية التي ترد إلى الخزينة العامة للدولة .

كما تعرف أيضا أنها الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملاكها الذاتية، أو من مصادر خارجية عن ذلك سواء أكانت قروضا داخلية أو خارجية ، أو مصادر تضخمية لتغطية

[1] سالكي سعاد ، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة بعض دول المغرب العربي–،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات ، تخصص مالية وبنوك ، جامعة أبي بكر بلقا يد، الجزائر ، 2010–2011، ص20.

الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية [1].

أولا :الضرائب والرسوم .

I. الضرائب

1. : تعريف الضريبة :

التعريف الأول : الضريبة مبلغ من النقود تجبر الدولة ، أو الهيئات العامة المحلية ، الفرد على دفعه إليها بصفة نهائية ليس في مقابل انتفاعه بخدمة معينة وإنما لتمكنها من تحقيق منافع عامة .[2]

التعريف الثاني : بأنها مبلغ من النقود يجبيه أحد الأشخاص العامة جبرا من الأفراد بصفة نهائية ودون مقابل خاص بغرض الوفاء بمقتضيات السياسة العامة لدولة . [3]

2. **:الآثار الاقتصادية لضرائب .**

✓ **أثر السياسة الضريبية على الاستهلاك**[4]:

نؤثر الضريبة بصفة مباشرة على مقدار دخل المكلفين بها حيث يتحدد هذا بحسب سعر الضريبة المفروضة، فكلما كان السعر مرتفعا كلما كان تأثيره على مقدار الدخل أكبر و العكس صحيح، و يترتب على ذلك التأثير على حجم ما يستهلكه الأفراد من السلع و خدمات.

فالضريبة تؤثر على الاستهلاك بالنقصان، إذ أنها تعمل على إنقاص الدخل المتاح أو الممكن التصرف فيه فينخفض الاستهلاك.

✓ **أثر السياسة الضريبية على الادخار:**

فرض الضريبة يؤثر في دخول الأفراد بالنقصان و بالتالي تقليل الإنفاق على الاستهلاك مما يؤثر سلبا على مدخراتهم، إلا أن تأثير الضريبة في حجم الادخار ل يكون واحدا بالنسبة للدخول المختلفة، فالضريبة تؤدي بالأفراد إلى إعادة توزيع دخولهم المتاحة بين الاستهلاك و الادخار وفقا لمرونة كل منهما، و كذا إعادة توزيع الإنفاق على الاستهلاك لمصلحة الإنفاق الضروري على حساب الإنفاق غير الضروري.

من هنا تجد أن اثر الضريبة على الادخار لمقدار دخل المكلف و نوع معيشة، و الحالة الاقتصادية عموما، و مدى توافر الباعث على زيادة النشاط مع دفع الضريبة.

✓ **أثر السياسة الضريبية على الإنتاج:**

---

[1] سالكي سعاد ، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، نفس المرجع السابق، ص22.

[2] زينب حسين عوض الله ،مبادئ المالية العامة ، الطبعة الاولى ، الدار الجامعية لطباعة والنشر ، بيروت والاسكندرية ، 1998.،ص120.

[3] مجدي شهاب ، أصول الاقتصاد العام المالية العامة ، الطبعة الاولى ، دار الجامعية الجديدة ، 2003، ص303.

[4]عبد الهادي النجار، "إقتصاديات النشاط الحكومي" ،مطبعة ذات السلاسل ، الكويت 1982،ص225.

بما أن الضريبة تؤثر في الاستهلاك و الادخار بالسلب، و هذا من شانه تثبيط الإنتاج لأن الاستهلاك عامل مهم للنمو الاقتصادي، كما أن الادخار تربطه علاقة طردية بالاستثمار و بالتالي الإنتاج. فكلما كان الادخار كبيرا كلما زاد حجم الاستثمار و هذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنتاج.[1]

✓ **أثر السياسة الضريبية على توزيع الدخل:**

قد يترتب على الضريبة إعادة توزيع الدخل و الثروات بصورة غير عادية لصالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، و يحدث هذا بالنسبة للضرائب غير المباشرة باعتبارها أشد عبئا على الطبقات الفقيرة، أما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات الغنية و مستوى الادخار.

من هنا نجد أن الطريقة التي تستخدم بها الدولة الحصيلة الضريبة تؤثر على نمط التوزيع، فإذا أنفقت الدولة هذه الحصيلة في صورة نفقات تحويلية، بمعنى تحويل الدخول.[2]

✓ **اثر السياسة الضريبية على الأسعار:**

الأصل أن الضريبة تقتطع جانبا من دخول الأفراد، الأمر الذي يجعل المستوى العام للأسعار يتجه نحو الانخفاض و ذلك بشرط أن تدخل حصيلة الضريبة هذه مجال التداول، و يعني ذلك أنه إذا تم الاحتفاظ بمقدار الضريبة دون أن يزداد معه تيار التداول النقدي كما إذا تم سداد قرض خارجي بهذه الحصيلة الضريبية مثلا أو تكوين احتياطي معين، فإن تيار الإنفاق النقدي و من ثم يخف ضغط الطلب على الأسعار في فترات التضخم. أما فترات الانكماش حيث تلجأ الدولة إلى الاقتطاع الضريبي من دخول الأفراد، فإن تشجيع الإنفاق و خاصة من جانب الدولة لتشجيع الطلب الكلي الفعال يقضي على عوامل الركود وفقا لتحليل كبير في هذا الشأن.[3]

II. **:الرسوم.**

تمثل الرسوم النوع الثاني من الإيرادات التي تحصل عليها الدولة مقابل تقديمها خدمات خاصة للإفراد.

3. **تعريف الرسم:** بأنه مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو أحدى الهيئات العامة وذلك للحصول على خدمة خاصة ذات مقابل مزدوج ،فهي تحقق في آن واحد نفعا خاصا لمن يستمتع بها بالإضافة لنفع آخر عام يعود على المجتمع من إجراء أدائها.[4]

تعتبر من مصادر الإيرادات العامة لدولة ذات الأهمية الخاصة ،وتتميز بأنها من الموارد المالية التي تدخل خزينة الدولة بصفة دورية منتظمة ومن ثم تقوم السلطات العمومية باستعمالها في تمويل نفقاتها العامة وتحقيق المنافع العامة. ويعد الرسم من أقدم مصادر الإيرادات العامة ،حيث كان يمثل فالعصور الوسطى أهمية كبيرة تفوق الضرائب ويرجع ذلك إلى:

---

[1] عبد الهادي النجار،مرجع سبق ذكره ،ص225.

[2] سوزي عدلي ناشد"الوجيز في المالية العامة، الطبعة الاولى ، دار الجامعية الجدة، الاسكندرية ، مصر،2000 ،ص223.

[3] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة ،نفس المرجع السابق ،ص 223.

[4] مجدي محمود شهاب ،الاقتصاد المالي ،الطبعة الاولى ،دار الجامعية الجديدة لنشر ،الاسكندرية ،1999 ،ص132.

أن في ذلك الزمن كانت العلاقة بين الدولة ومواطنيها أشبه ما تكون علاقة تعاقدية ،حيث كانت الدولة تقدم خدمات معينة للأفراد بواسطة مرافقها الادارية ،مقابل التزام الأفراد بدفع مبلغ معين في شكل رسوم يعني يفضلون اللجوء إلى الضرائب بدلا من الضرائب .

- **خصائص الرسم.**

يتميز الرسم بخصائص التالية :

1 الصفة النقدية لرسم: كان الرسم قديما يحصل في صورة عينية ،وفقا للأوضاع الاقتصادية العامة السائدة في ذلك الوقت .ومع تطور دور الدولة وماليتها صار ضروريا أن يتم دفع الرسوم في صورة نقدية .يعني لا يمكن أن تتم جباية الرسم في صورة عينية بل يتم فرض الرسوم بصفتها النقدية وجبايتها على نفس الشكل. كما تنص عليه النصوص القانونية.

2 صفة الإجباري للرسم: يدفع الرسم جبرا من طرف الشخص الذي يتقدم بطلب الخدمة ويظهر هذا العنصر إلا عند طلب الخدمة ،ومن ثم فأن الشخص يكون له حق الاختيار في طلب الخدمة من عدمه.

3 صفة المقابل للرسم: يدفع الفرد الرسم مقابل الحصول على خدمة من الدولة أو هيئاتها العامة

4 طابع المنفعة: بكونه يتميز عن أهم مصادر الإيرادات العامة وهي الضرائب. يعني السعي وراء ذلك إلى تحقيق منفعة خاصة وعامة للمجتمع والاقتصاد ككل.[1]

ثانيا: القرض العام.

1) **تعريف القرض لعام** :تعرف بأنها مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من الأفراد الطبعين والمعنويين سواء كانو مقيمين داخل الدولة أو خارجها ،وفي مقابل ذلك تلتزم الدولة بشراء أصل القرض وفقي لما يقتاضه عقد الاتفاق ،وكذلك بمبلغ إضافي يمثل الفائدة على القرض يحدد بالإنفاق في عقد القرض .[2]

- هي الأموال التي تستقبلها الدولة من الأفراد في الظروف غير العادية ،لتغطية نفقات غير عادية :كنفقات الحروب والاستعدادات العسكرية ،ونفقات الكوارث الطبيعية والمناخية من زلازل وبراكين ،وفيضانات....الخ.[3]

2) :أنواع القروض العامة .

تتنوع القروض العامة تبعا لطبيعة القرض ،ومصدره ،ومدته.

فبالنسبة لطبيعة القرض :فهناك قروض اختيارية ،وقروض إجبارية.

وبالنسبة لمصدر القرض :فهناك قروض محلية ،وقروض خارجية.

وبالنسبة لمدة القرض :فهناك قروض قصيرة الأجل ،ومتوسطة الأجل ،وطويلة الأجل.

1) **القروض الاختيارية والقروض الإجبارية** :وتعني القروض الاختيارية حرية الاقتراض ،أو الإقراض من عدمه. وتتم بإدارة الطرفين :المقترض ،والمقرض ،وقبولهما بشروط القرض ،والذي تعلن الدولة عادة عن

[1] محرزي محمد عباس ، اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية ، ،صص135،134،133.

[2] يونس أحمد البطريق وآخرون ، مبادئ المالية العامة ، دارا الجامعية الطبعة أولى ، الاسكندرية ، ، 2000، ص317.

[3] غازي حسين عناية ،أصول الإيرادات المالية العامة في الفكر المالي الإسلامي ،مؤسسة شباب الجامعية ، الاسكندرية ،2003،ص210.

أحكامه :كمقداره ،ومقدار فوائده ،وشروط الاكتتاب به وتاريخ سداده ،وتترك للأفراد حرية الاكتتاب به من عدمه دون إكراه أو إجبار. ولكن قد تحفزهم إلى ذلك بإغرائهم بفوائد مالية عالية تدفع لهم عند سداده.

2) **القروض المحلية والقروض الأجنبية** : ويقصد بالقروض المحلية تلك التي تحصل عليها الدولة من السوق المحلية الداخلية ،أي عن طريق العقود التي تعقدها مع رعاياها ،أو مؤسساتهم ،من شركات ،وبنوك ،ومصارف ،و غيرها. و غالبا ما تلجأ الحكومات إلى مثل هذا النوع من القروض عند حاجتها للأموال لتمويل بعض مشروعاتها ،أو لتحقيق أهداف خطتها الاقتصادية ،أو رغبة منها لامتصاص مدخرات الأفراد وتوظيفها في مشروعات الاستثمار المنتجة، أو لتقليل النقد المتداول في أيدي الأفراد ،وتحويله إلى خزينتها كنوع من تثبيت الأسعار ،ومنع ارتفاعها.

إما القروض الأجنبية ،فهي تلك التي تحصل عليها الدولة من السوق الخارجية ،الأجنبية كالدول ،والمؤسسات ،والمنظمات ،والمصارف الأجنبية ،وذلك لسد العجز في ميزان مدفوعاتها ،او العجز في مدخراتها من العملة الصعبة مما يساعدها على استيراد ،وشراء معدات الإنتاج من الخارج ،وبالتالي استحداث التنمية الاقتصادية ،وبالمعدلات المرسومة في خطتها الاقتصادية الخماسية ،أو العشرية ،ومن ثم حفز النمو الاقتصادي ،وبالمعدلات المخططة له.

3) **القروض قصيرة الآجل ومتوسطة الأجل وطويلة الآجل** :أما القروض قصيرة الآجل فهي التي لا تتعدى مدتها السنة ،والتي تعقدها الدولة لتمويل احتياجاتها المالية المستعجلة ،وتصاحبها عادة سندات أو أذونات الخزانة ،والتي تصدرها الخزانة العامة وتغطي بها العجز في ميزانيتها العامة.

أما القروض متوسطة الأجل ،فهي التي تزيد مدتها عن عشر إلى عشرين سنة وهذه القروض سواء متوسطة، وطويلة الأجل غالبا ما تتسم فؤادها بالارتفاع ،ويكتتب بها الأفراد ،والبنوك المركزية، والتجارية، والمؤسسات المالية الأخرى وغالبا ما يتحدد تاريخان للوفاء بهما ،بحيث تعمد الدولة إلى هذا الوفاء في التاريخ الأول ،وان لم تسمح لها ظروفها المالية تلزم بالوفاء في التاريخ الثاني ،فتقوم بتسديد قيمة القرض مع فوائده.[1]

المطلب الثاني : سياسة الإنفاق العام.

أولا: تعريف النفقة العامة.

– تعرف النفقة العامة يختلف من بلد لآخر ومن حقبة زمنية لأخرى سواء كان هذا الاختلاف من حيث خصائصه أو من حيث حجم هذه النفقات وذلك لاختلاف مفهوم الخدمات العامة التي تهدف إلى إشباع حجات عامة ومن هنا يمكن أن نخلص إلى المفهوم المبسط لنفقة العامة "إن النفقة العامة تعني استخدام مبلغ من المال من قبل هيئة عامة تحقيقا لمنفعة عامة "[2]

[1] غازي عناية ،المالية العامة والتشريع الضريبي ،الطبعة الاولى ،دار البيارق لنشر ،عمان ، الاردن ،1998 ،ص ص 61 ،62،63.

[2] صالح الرويلي ،اقتصاديات المالية العامة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، الطبعة الثانية ،1988،ص ص23، 25.

– ينظر إلى النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بهدف إشباع حاجة عامة[1].

ثانيا: الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة .

ترجع الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة إلى ثلاثة عوامل رئيسية :

1 تدهور قيمة النقود .

2 اختلاف طرق المحاسبة المالية .

3 زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها .

1 **تدهور قيمة النقود:** يقصد بتدهور قيمة النقود ،الانخفاض قوتها الشرائية مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بذات العدد من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل وهي الظاهرة التي يمكن أن تفسر ارتفاع أثمان السلع والخدمات .

ومن الملاحظ بصفة عامة إن قيمة النقود آخذة في الانخفاض بصورة مستمرة ،وإن كانت نسبة التدهور تختلف ن دولة إلى أخرى .ويترتب على تدهور قيمة النقود زيادة النفقات العامة لواجهة هذا التدهور ،فالدولة تدفع عددا من وحدات النقد أكبر مما كانت تدفعه من ذي قبل للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات. فالزيادة هنا في رقم النفقات العامة زيادة ظاهرية ،إذ لا يترتب عليها أي زيادة في المنفعة الحقيقية أو زيادة في أعباء التكاليف العامة على الأفراد.

ويعد تدهور قيمة النقود السبب الأساسي للزيادة الظاهرية في النفقات العامة في العصر الحديث.[2]

2 **اختلاف طرق المحاسبة المالية** :كان المتبع فيما مضى ،أن تخصص بعض الإيرادات التي كانت تقوم بتحصيلها بعض الإدارات والمصالح لتغطية نفقاتها مباشرة ،ومن ثم لم تكن تظهر نفقاتها أو إيراداتها في الميزانية العامة للدولة ما كان يجعل النفقات العامة الواردة في الميزانية أقل من حقيقتها .

ومع إتباع مبدأ وحدة أو عمومية الميزانية العامة ،الذي يقضى بضرورة ظهور كافة نفقات الدولة (إيراداتها–دون تخصيص في الميزانية العامة ظهرت نفقات عامة كانت تتفق فيما قبل ولم تكن تظهر في الميزانية ومن ثم فإن الزيادة في النفقات العامة في هذه

3 **اتساع المساحة الإقليمية للدولة وزيادة عدد السكان** : إن اتساع مساحة الإقليم نتيجة لضم مناطق جديدة للدولة قد يترتب عليه زيادة ظاهرية ،إذ لا ترتب على هذا الانضمام أية زيادة في الخدمات بالنسبة لسكان الإقليم الأصلي .وقد تحقق هذا السبب مرارا بالنسبة لبعض الدول الأوربية التي تغيرت حدودها واتسعت مساحة أقاليمها عقب عض الحروب.[3]

[1] عاطف وليم أندراوس ، الاقتصاد المالي العام ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، الطبعة الاولى ،2009، ص99.

[2] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة ، دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية ،2000، ص 63.

[3] مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد المالي ، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع ، 1999، الاسكندرية، مصر ، ص66.

إن الزيادة في النفقات العامة الناجمة عن زيادة عدد السكان تعتبر ظاهرية عندما لا يتزايد النصيب المخصص للفرد الواحد .أما إذا ترتب عنها زيادة في نصيب الفرد الواحد فإن هذه الزيادة تعتبر حقيقية.[1]

رابعا: الأسباب الزيادة الحقيقية في النفقات العامة .

تشمل أسباب الزيادة الحقيقية في النفقات العامة مايلي:

أ- **الأسباب السياسية :**

أدى تطور الدول ومؤسساتها وأحزابها والبلديات وجمع الأجهزة المحلية إلى زيادة حجم الإنفاق على هذه المؤسسات وبالتالي يستفيد المواطن من تطور هذه الأجهزة وخدماتها ,وهكذا تفرعت الأسباب السياسية لتشمل المجالات لتالية :

- إن وجود الأحزاب وتنظيم المواطنين ضمنها سوف يساهم في رفع مستوى الوعي السياسي ،وسوف يسهل عمليات الانتخاب لاختيار الرئيس والوزراء و الأجهزة الإدارية الأخرى ،وبالتالي فإن هذه الأحزاب تحتاج للمساعدة م قبل الدولة سنويا .
- كما أن نشوء منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتفرعة عنها مثل منظمة الصحة الدولية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة المرأة والطفل ....الج والمنظمات المالية الدولية كالبنك الدولي والصندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية أدى إلى زيادة الإنفاق ،حيث تقدم المنظمات الخبرات والاستشارات للدول أحيانا المساعدات المادية والمعنوية ،فينعكس ذلك إيجابا على حياة المواطنين وبالتالي الإنفاق عليها سوف يكون إنفاقا حقيقا .
- زيادة حجم التمثيل الدبلوماسي في الدول الأجنبية وذلك لخدمة الرعايا المقيمين أو العاملين في الخارج ،وقد تقوم بعض الدول التي لها رعايا كثيرين في بلدان أجنبية بعقد مؤتمرات وندوات لتوثيق الروابط بين المغتربين والموطن الأم ،وذلك لما فيه ن خدمة للرعايا والوطن في آن واحد ،وهذا الإجراء رتب نفقات جديدة لم تكن موجودة سابقا .

ب- **الأسباب الاقتصادية :**

- إقامة مشاريع البنى التحتية في الاقتصادية من طرقات جسور ومرافئ ومطارات وسكك لحديد والماء والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي و الحائق العامة وغيرها ،وجميع هذه المرافق الحيوية وضرورية للاقتصاد الوطني ،ولا تستطيع الدولة الاستغناء عنها.
- إقامة المشاريع الاقتصادية العامة أو المشاركة مع تطور القطاع الخاص في إقامة بعض المنشآت الصناعية الكبرى ،فقد أقامت دول شرق آسيا هذه المشاريع لتنمية وتطوير البلاد.
- إن محاربة الركود يرض على الدولة الإنفاق لزيادة مستوى الطلب الكلي الفعلي في الاقتصاد وذلك إلى الحد الذي يستطيع من خلاله تحريك عجلة الإنتاج ،وقد دعت المدرسة الكينزية لزيادة الإنفاق العام في حالة الركود بهدف زيادة الطلب الذي يؤدي بدوره لزيادة الإنتاج وهو ما يساهم في إخراج الاقتصاد من حالة الركود

[1] عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسة الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الجزائر ، الطبعة الثالثة 2006،ص186.

ت- **الأسباب الاجتماعية :**

- زيادة حجم الإنفاق العام على القطاع الصحة والتعليم والثقافة والرياضة وحماية التراث والتطوير المعارف عامة ،وهذه المجالات واسعة وتتطلب العديد من القوى العاملة والخبرات والمواد والسلع، وهي بطبيعتها قطاعات غير منتجة أي ليس لها أي مورد وجميع نفقاتها ستكون من الموازنة العامة للدولة وقد يصل ترتيب الإنفاق عليها في المراتب الأولى بين القطاعات.

- الضمان الاجتماعي والصحي :إن إتباع أكثر الدول أنظمة متطورة في الضمان الاجتماعي قد فرض على الجميع تعميم التأمين الصحي والاجتماعي لتضمن الدولة سلامة عمالها و موظفيها أثناء العمل وفي سن التقاعد وهذا ما يفرض على الدولة دعم الضمان الاجتماعي والصحي بمبالغ كبيرة جدا ،وذلك لتحسين ظروف المعيشة .

- زيادة عدد السكان : إن زيادة هذا الأخير يفرض على الدولة التوسيع في خدمات الصحة والتعليم والثقافة والطفولة وغيرها ،الأمر الذي يؤدي لزيادة حجم الإنفاق العام.

- محاربة البطالة : إن محاربة البطالة مسؤولية وطنية تشترك فيها الدولة مع القطاع الخاص ومنظمات العمل المدني ، حيث يسعى الجميع لتخفيض عدد العاطلين عن العمل لذلك على الدولة تقديم إعانات للعاطلين عن العمل ،أو التامين فرص العمل التي تكلف بطبيعتها مبالغ كبيرة لم تكن موجودة في السابق .[1]

خامسا: الآثار لاقتصادية للنفقات العامة.

أصبحت النفقات العامة في الوقت الحاضر أداة رئيسية من أدوات السياسة تستخدمها جميع الدول. ولاشك أن معرفة هذه الآثار ستقودنا في تحقيق الأهداف المطلوبة ،ويتوقف مدى تأثير الإنفاق العام على حجم ذلك الإنفاق فكلما عظم حجم الإنفاق كان تأثيره كبير.

أ- **أثر النفقات العامة على الإنتاج القومي** :الناتج القومي هو أحد صور الدخل القومي وهو مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة عادة سنة: و يمكن تقسيم الآثار إلى نوعين مباشرة وغير مباشرة.

حيث تتمثل الآثار المباشرة في الإنفاق على المرافق الأصلية وهي الدفاع الخارجي ،وحفظ الأمن والقضاء والأشغال العامة. و الإنفاق على المرافق الإضافية كالتعليم والمواصلات والوقاية الصحية و غيرها. فلإنفاق على المرافق الأصلية يعد ضروريا للإنتاج فاختلال الأمن سيؤدي حتما إلى عزوف الأفراد عن الإنتاج لعد اطمئنانهم على أموالهم.

أما الآثار الغير مباشرة التي تعد بمثابة إفراز للآثار المترتبة على الإنفاق العام المباشر وهذا يستلزم منا التعرض إلى كل من مفهومي المضاعف والمعجل لبيان الآثار.

[1] بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970-2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة ابو بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2013/2012، ص ص 91،92،93،94،95.

✓ **المضاعف** :يعتبر" كاهن" أول من أدخل فكرة المضاعف في النظرية الاقتصادية إذ حاول قياس العلاقة الكمية القائمة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في التشغيل وتتحدد قيمته كالآتي :

$M=\Delta Y/\Delta I$

حيث M : يمثل المعامل العددي للمضاعف.

ΔY : تمثل الزيادة في الدخل القومي.

ΔI : تمثل الزيادة في الاستثمار.

إذن الفكرة الجوهرية للمضاعف هي أن القيام بإنفاق استثماري معين من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الدخل القومي.

✓ **المعجل** :لا تقتصر الآثار غير المباشرة التي تتركها النفقات العامة على الإنتاج القومي على الحلقات المتتابعة من الاستهلاك المتولدة عن الإنفاق الأولي وإنما هناك بالإضافة إلى آثار غير مباشرة تتركها هذه النفقات في الطلب على أموال الاستثمار ذلك الاستثمار الذي يشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية.[1]

ب- **أثر النفقات العامة على الاستهلاك** :يظهر أثر النفقات العامة على الاستهلاك من خلال شراء الدولة السلع والخدمات وتوزيع المداخيل على أفراد الشعب.

ففي الحالة الأولى تشتري الدولة هذه السلع والخدمات وتقدمها للمجتمع مثل وجبات الطلبة والتوسع في الخدمات الصحية والتعليمية.

أما في الحالة الثانية ،فيتحدد حجم الاستهلاك بما تدفعه الدولة من أجور ومرتبات لعمالها. لكن الاستهلاك يظل منخفضاً إذا اقتصر على الفئات المنتجة ،لذلك تنفق الدولة في إطار النفقات الاجتماعية أموالاً كثيرة لزيادة الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات من قبل الطبقات الفقيرة ،مما يزيد في حجم الاستهلاك.[2]

ت- **آثار الإنفاق العام على مستوى الأسعار** : لا تتحدد الأسعار المختلفة في اقتصاديات السوق بفعل قوى العرض والطلب فقط بل قد تتم في قطاعات معينة نتيجة تدخل الدولة بطريق مباشر او غير مباشر. وقد كان هذا التدخل إلى وقت قريب استثناء تستلزم فقط الأوضاع الاقتصادية الخطيرة (كا لازمات الاقتصادية) ولكنه أصبح منظماً وهاماً في الاقتصاد الحديث سواء نتيجة المطالبة بتدخل الدولة أو بتدخلها تلقائيا.[3]

ث- **أثر النفقات العامة على التشغيل** : مما يساعد على خلق فرص التشغيل إنفاق الدولة في إطار المساهمة كلياً أو جزئياً في الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العامة الاقتصادية. كما أن تقديم المساعدات للمنتجين قد يحول دون تسريح العمال ،وقد يؤدي إلى خلق قنوات إنتاجية جديدة تستوعب اليد العاملة الإضافية. كما أن النفقات التحويلية المتعلقة بالضمان الاجتماعي تجعل الأفراد يشعرون بالضمان في الحاضر والمستقبل (تعويض مصاريف العلاج ،منحة الشيخوخة ...).وعليه ،يقبلون على العمل أينما كان.[4]

---

[1] عادل فليح العلي ،مالية الدولة ،الطبعة الأولى ،زهران لنشر ،الاردن ،2010،ص ص177،178،170،169،168.

[2] أعمر يحياوي ، مساهمة في دراسة المالية العامة ،" النظرية العامة وفقا لتطورات الراهنة" ،الطبعة الأولى ،دار هومه لنشر ،الجزائر ،2010 ،ص85.

[3] حسين مصطفى حسين ،المالية العامة ، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992ص 33

[4] أعمر يحياوي ،مساهمة في دراسة المالية العامة ،نفس المرجع السابق ،ص ص88،87.

المطلب الثالث: سياسة عجز الموازنة (الموازنة العامة).

أولا: تعريف الموازنة العامة .

- الموازنة العامة هي تقدير مفصل ،ومعتمد ،لنفقات الدولة و إيراداتها لمدة مقبلة من الزمن.
- الموازنة العامة هي نظام موحد يمثل البرنامج المالي للدولة لسنة مالية مقبلة ،ويعكس الخطة المالية التي هي جزء من الخطة الاجتماعية ولاقتصادية للدولة وهي كذلك خطة مالية للدولة ،تتضمن تقديرات للنفقات ،والإيرادات العامة، لسنة مالية مقبلة ، وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها ،وتعكس الأهداف الاقتصادية ولاجتماعية التي تتبناها الدولة .[1]

ثانيا: أنواع العجز الموازني.

يمكن تمييز عدة أنواع من أنواع العجز الموازني .

1. **العجز الجاري** :ويعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد ،والذي يجب تمويله بالاقتراض. ويقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة .

وهناك من يرى أنه الفرق بين الإنفاق الجاري والإيرادات الجارية ،حيث يعبر الإنفاق الجاري عن مجموع الإنفاق من دون الإنفاق الاستثماري في حين تعكس الإيرادات الجارية الإيرادات العادية .

2. **العجز الأساسي** :يتضمن العجز الجاري وفقا للمفهوم الأول فوائد الديون ،إلا أن الديون هي في الواقع تصرفات تمت في الماضي ،منا يعني أن الفوائد عليها تتعلق بتصرفات ماضية وليست حالية. ويعمل العجز الأساسي على استبعاد هذه الفوائد ليتمكن من إعطاء صورة عن السياسات المالية الحالية .

إذن :

العجز الجاري = العجز الجاري – الوائد على القروض المتعاقد عليها

3. **العجز التشغيلي:** يعبر العجز التشغيلي عن ذلك العجز الناجم عن ربط الديون وفوائدها بالأسعار لجارية لتلافى آثار التضخم ،حيث يطالب الدائنون ،في العادة ،بتغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية للديون بربطها بتطور الأسعار. ومثل هذا الربط يعمل على رفع القيمة النقدية لفوائد وأقساط القروض المستحقة. ومنه يرتفع حجم العجز إذا استخدم صافي متطلبات القطاع الحكومي من الموارد (العجز الجاري) ،مما يجعل البعض يدعو إلى استبعاد هذه المدفوعات المتعلقة بتصحيح آثار ارتفاع الأسعار وكذلك الفوائد الحقيقية ،من متطلبات القطاع الحكومي من القروض .

[1] محمد شاكر عصفور ، أصول الموازنة العامة ، دار المسيرة،عمان ، الطبعة الاولى ، 2008، ص04.

4. **العجز الشامل:** يتكون القطاع الحكومي من الحكومة المركزية وحكومات الولايات والأقاليم والمشروعات المملوكة للدولة . ومن هنا فإن العجز الشامل يعبر عن مجموع العجز المتعلق بالحكومة المركزية والمجموعات المحلية ومؤسسات قطاع العام.

5. **العجز الهيكلي** :ويعبر عن العجز الشامل مصححا بإزالة العوامل الظرفية المؤقتة لانحرافات المتغيرات الاقتصادية (إيرادات وإنفاقات) دون أن تعكس حقيقة في المدى الطويل . وبالتالي يعبر العجز الهيكلي عن العجز الذي يحتمل استمراره ما لم تتخذ الحكومة إجراءات للتغلب عليه .[1]

العجز الهيكلي =العجز الشامل – العجز ألظرفي .

ثالثا: أسباب العجز الموازي.

أ- العوامل المرتبطة بجانب النفقات:

الأخذ بنظرية العجز الموازي أي العجز المنظم والتي نعني بها مجموعة الأفكار لكل من كينز ،ليندر...الخ، وتقضي هذه النظرية بان زيادة النفقات في ظروف الأزمات الاقتصادية، خاصة في حالة الكساد الاقتصادي تؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل القومي. كون الجهاز الإنتاجي يتميز بالمرونة التي تسمح بزيادة عرض السلع والخدمات، خاصة في ظل توفر أو وجود عوامل النتاج عاطلة سواء كانت موارد طبيعية أو يد بشرية عاطلة:

- زيادة حجم الدولة وما يتطلب ذلك من زيادة في الإنفاق الحكومي.
- تدهور قيمة العملة الوطنية.
- زيادة عدد السكان المؤدية إلى زيادة النفاق الموجه للجانب الاجتماعي.
- زيادة نفقات الدفاع والنفقات الحربية خاصة في الدول المتقدمة.

ب- العوامل المرتبطة بتراجع إيرادات الدولة:

يمكن حصر هذه العوامل بشكل خاص في تراجع الإيرادات الضريبية للدولة. وهذه ميزة الدول النامية بشكل خاص .حيث تتميز هذه الدول بضعف الطاقة الضريبية بسبب ضعف الدخل القومي والفردي في هذه الدول. انتشار ظاهرة التهرب الضريبي الذي تعاني منه الكثير من الاقتصاديات النامية.

2/ **أثار سياسة العجز الموازي:** تنقسم أثار سياسة العجز الموازي إلى أثار ايجابية وأخرى سلبية، ولكن ذلك يبقى متوقفا على كيفية استخدام الموارد والظروف الاقتصادية السائدة في الدولة. بالإضافة إلى الأهداف المسطرة من خلال هذه السياسة.

أ. **الآثار الإيجابية:**

– إنعاش الاستثمارات، حيث يعتقد الكثير من الاقتصاديين منهم أن اعتماد سياسة العجز الموازي و التوسع في الإنفاق من شأنه أن يحدث ارتفاعا في مستوى الاستثمارات. مما يؤدي إلى زيادة مستويات الإنتاج لاسيما

[1] عبد المجيد قدي ، المدخل الى السياسة الاقتصادية الكلية ، مرجع سبق ذكره ص ص206-208.

في ظل اعتماد سياسة داعمة للاستهلاك، الذي يساعد على خلق استثمار إضافي نتيجة زيادة الدخول حيث تستخدم هده الزيادة في زيادة الاستهلاك للأفراد من جهة و زيادة ادخارهم من جهة أخرى.

- تدعيم الاستهلاك بالنسبة للعائلات ،لأن سياسة العجز الموازي تعني التوسع في الإنفاق مما يساعد على زيادة الاستهلاك عن طريق ارتفاع الدخل المتاح و كذلك تدعيم الأسعار أو تقديم الدولة لإعانات سواء كانت نقدية أو مادية.

ب. الآثار السلبية:

- **أثر الإزاحة:** يعبر عن ذلك الأثر الناجم عن تمويل العجز الموازي عن طريق المديونية العامة حيث يسبب دلك في الحد من إمكانية لجوء الخواص إلى الاستدانة نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة بسبب أو بفعل زيادة حاجيات الدولة إلى تمويل تدخلاتها العمومية، تسبب زيادة العجز الموازي زيادة في الأنشطة مما يجعل الأعوان الاقتصاديين في حاجة إلى وسائل الدفع للقيام بمعاملاتهم, و إدا لم تكن هناك زيادة في عرض النقود فإن دلك يؤدي إلى خلق ضغط على طلب النقود يجعل أسعار الفائدة في ارتفاع مستمر و هدا يؤثر سلبا على الاستثمار, و هنا يمكن القول أن اعتماد سياسة العجز الموازي و زيادة التدخلات العمومية في مجال الاستثمار يؤدي إلى إزاحة الاستثمار الخاص.

- **الأثر على ميزان المدفوعات:** لتوضيح أثر سياسة العجز الموازي على وضعية ميزان المدفوعات لابد من توضيح العلاقة بين عجز الميزانية و العجز في ميزان المدفوعات و يمكن إظهار دلك من خلال معادلتي الناتج المحلي الخام من وجهة نظر الإنفاق و كذلك من وجهة استخدامات الدخل.[1]

من وجهة نظر الإنفاق:

$$PIB = C+I+G+ (X - M)$$

من وجهة استخدامات الدخل:

$$PIB = C + S + Tx + Te$$

المبحث الثالث :آلية عمل السياسة المالية .

تمهيد :ضمن هذا المبحث قمنا بسليط الضوء على آلية عمل السياسة المالية في معالجة حالات الاختلال في الاقتصاد وكذا دور التدخل المالي للدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي.

المطلب الأول :حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني ودور الموازنة العامة في التصحيح .

تسعى جميع الدول إلى تحقيق مستوى توازن الناتج الوطني ولكن قد يبتعد الاقتصاد عن وضع التوازن ،إذ يمكن أن تظهر هذه الحالات فيما يسنى بالفجوات التضخمية والانكماشية في حالة اختلاف المستوى التوازني للناتج عن مستوى التوظيف الكامل:

[1] عبد المجيد قدي المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية ، ،مرجع سبق ذكره،ص211.

1) **الفجوة الانكماشية** .(عجز الطلب الكلي عن العرض الكلي)،تحدث الفجوة الانكماشية إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من انخفاض الطلب الكلي عن مستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل .لنفرض دالة الاستهلاك التالية :

$$C=200+0.75y$$

والانفاق الاستثماري التلقائي (وحدة نقدية I=300) وبافتراض أننا نتعامل مع اقتصاد مغلق بناء على هذا الافتراض فإن المستوى التوازني للدخل يكون في الشكل التالية:

$$y=C+I \Rightarrow R=200+0.75y+300$$

$$\Rightarrow y-0.75R=500$$

$$\Rightarrow y500/0.25$$

$$\Rightarrow y=2000$$

فإذا افترضنا أن مستوى الدخل الذي يحقق التوظف الكامل يعادل (2500ون) فإن هذا يعني وجود فجوة انكماشية ،حيث من الواضح أن هذا المستوى الفعلي للطلب الكلي أقل من المستوى اللازم لتحقيق التوظف الكامل أي أن هناك فجوة انكماشية قدرها (500ون).ومن ثم ستشير هذه الفجوة أيضاً إلى كمية الإنفاق اللازم إضافتها للطلب الكلي بما يسمح له للارتفاع بمستوى الدخل إلى مستوى التوظيف الكامل. وهذا يعني أنه من الضروري أن ترتفع دالة الطلب الكلي بمقدار (500ون) هذه الزيادة في الطلب الكلي ستؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل من y1إلى y2 بمقدار يعادل هذه الزيادة مضروبة في قيمة المضاعف (4*125=500ون)كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم : 01: يوضح الفجوة الانكماشية .

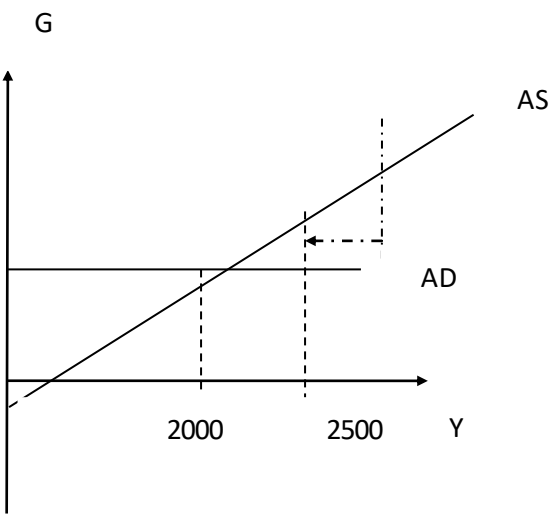

تصحيح **الفجوة الانكماشية:** زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي (السياسة المالية التوسعية)، إن السياسة المالية التوسعية تتحقق من خلال زيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب وعجز الموازنة بهدف تنشيط الطلب الكلي ،ومنه يمكن علاج الفجوة الانكماشية من خلال أدوات السياسة المالية عن طريق إحدى البدائل التالية :

- قيام الحكومة بالعمل على زيادة مستوى الإنفاق العام وفقاً لما نادى به كنز عند حدوث أزمة الكساد العالمي.
- قيام الحكومة بتخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة في المداخيل وارتفاع ميل للاستثمار وبالتالي القوة الشرائية.

يمكن أن نظهر دور السياسة المالية التوسعية في تصحيح الفجوة الانكماشية كالتالي[1] :

الشكل رقم 02: دور السياسة المالية لمعالجة الفجوة الانكماشية .

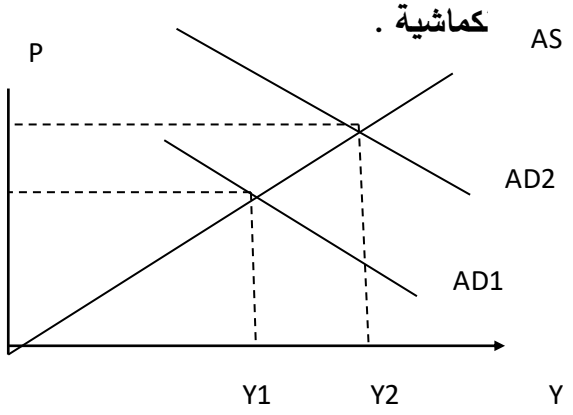

2) **الفجوة التضخمية:** كما نعلم فإن التضخم عبارة الزيادة الغير الطبيعية في الأسعار مما يعني وجود ارتفاع في المستوى العام للأسعار وتستخدم أدوات السياسة المالية في الحالة للمحاولة من خفض مستوى الطلب الكلي بتقليل القدرة الشرائية للأفراد والمجتمع ككل وذلك بإتباع سياسة انكماشية ويمكن توضيح استخدامها فيما يلي :

أ- رفع مستوى الضرائب وبالتالي خفض حجم الدخل القابل للإنفاق مما يؤدي إلى خفض الطلب الكلي في الاقتصاد الأمر الذي يؤدي إلى خفض المستوى العام للأسعار.

ب- تخفيض مستوى الإنفاق العام الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك ويحد من الطلب الكلي ويخفض مستوى الأسعار.

[1] أسعد الله داود ،الأزمات النفطية والسياسة المالية في الجزائر دراسة على ضوء الازمة المالية العالمية،الطبعة الاولى ،دارهومهلنشر،الجزائر ،2013،ص ص187،186،185.

ت- استخدام كلا السياستين زيادة الضرائب والتوسع فيها وخفض الإنفاق العام والشكل1 يوضح ذلك. سياسة مالية انكماشية عن طريق خفض الإنفاق وزيادة الضرائب أدت إلى انتقال منحنى الطلب الكلي.من AD1إلى AD2وخفض أسعار من P1إلىP2.[1]

الشكل رقم 03: يوضح الفجوة التضخمية .

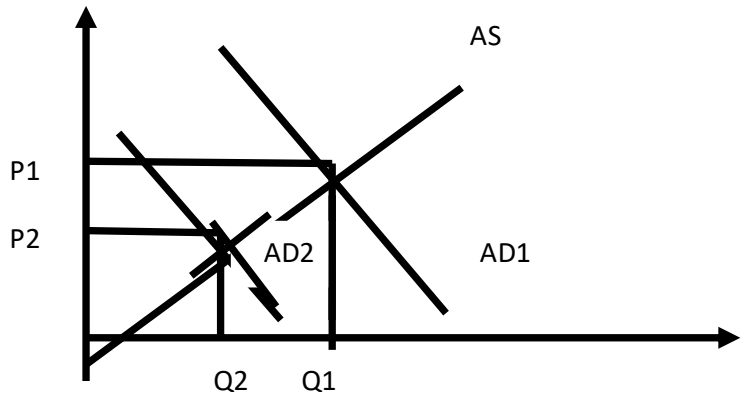

3) **دور الموازنة العامة في تحقيق التوازن الاقتصادي** :من المهام الأساسية للموازنة في المفهوم الحديث أن تستهل عملية تقويم مقترحات المشروعات العامة ويمكن تعريف المشروعات العامة بأنها "وحدة اقتصادية تملكها الدولة كلياً أو جزئيا مستقلة عن الجهاز الإداري للدولة تتولى إنتاج السلع والخدمات حيث تعمل في نطاق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها " بالإضافة إلى وضع صورة واضحة لأثار النشاط المالي للحكومة على حالة الاقتصاد. إن تخطيط الاقتصادي لا يخرج عن كونه تفكيرا منطقيا منظما بين كيفية توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع وبين الاستخدامات المختلفة من أجل تحقيق الأهداف الوطنية للمجتمع خلال فترة زمنية . لقد أصبحت الموازنة في الوقت المعاصر أداة من أدوات السياسة الاقتصادية ،تستخدمها الحكومة للتأثير على النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق الأهداف التي يسعى إليها المجتمع .فمن المعتاد أن تكون الموازنة متوازنة في بداية الفترة ولكن كثيرا ما ينتهي هذا التوازن إلى عدم توازن عند نهاية السنة المالية ،من خلال هذه النقطة يبدأ الاندماج الاقتصادي للموازنة في التوازن الاقتصادي الكلي[2].

المطلب الثاني :التدخل المالي لدولة ونموذج التوازن الاقتصادي.

اختلفت صور تدخل الدولة في الاقتصاد من بلد إلى آخر ومن حقبة زمنية إلى أخرى ،بغرض تحقيق أهداف متعددة ،تتدخل الحكومات في الحياة الاقتصادية بأشكال مختلفة ،أهمها السياسة المالية ،تارة عن طريق الضرائب والرسوم وتارة أخرى عن طريق الإنفاق الحكومي. وهذا ما سمي بالسياسة المالية لدولة من إعادة

[1] محمد العربي ساكر ،الاقتصاد الكلي ،الطبعة الاولى ،دار الفجر لنشر والتوزيع ،القاهرة ،2006،ص121ص122.

[2] أسعد الله داود ،نفس المرجع السابق،187،186.

توزيع الدخل وتوجيه الاستثمار ودعم الاستهلاك عن طريق تحديد الأسعار وتسمى سياسة إنفاقية ،وفرض ضرائب ورسوم على نشاطات وإعفاء أخرى أو رفعها على موارد وتخفيضها لأخرى ويدعى بالسياسة الجبائية[1]. كما تتدخل في تحديد سعر الصرف تارة لتطوير الاستثمار وذلك بتدخلها في الأسواق المالية وهذا ما يسمى بالسياسة النقدية ،كما يمكنها قيادة المشاريع والنشاطات الهامة بنفسها.[2]

العرض الكلي = الطلب الكلي

الدخل =الاستهلاك + الاستثمار +الإنفاق الحكومي.

$$Y = C + I + G \dots\dots (1$$

ولما كان الدخل الوطني عبارة عن الناتج الوطني مقوما في صورة نقدية فان الدخل الحقيقي الناتج يمكن تصوره على أنه الفرق بين الدخل الوطني مطروحا منه الاستقطاعات الضريبة (y−t) وعندئذ نجد :

$$C + C0 + a(y - t) \dots\dots (2$$

ولتبسيط نفترض أن الاستثمار ذاتي أي مشتغل على مستوى الدخل فإن معادلة التوازن تصبح :

$$C0 + a(Y - T) + I + G \dots (3$$

$$+G)Y = \frac{11}{} - a(C0 - aT + I$$

حيث أن (Y) يمثل الدخل ،(0C) الاستهلاك التلقائي ، a الميل الحدي للاستهلاك ،(T)الضرائب ، (I) الإنفاق الاستثماري ،(G) الإنفاق الحكومي.

والملاحظة هنا أن الحكومة يمكنها التأثير على مستوى الدخل الوطني عن طريق تعديل نسب الاستقطاعات الضريبية أو تعديل الإنفاق العام ،أو تمارس الاثنين معا. ومنه يمكن للحكومة أن تختار أحد السياسات المالية الثلاثة التالية :

- ✓ استخدام السياسة الإنفاقية.
- ✓ استخدام السياسة الضريبية.
- ✓ استخدام السياستين معا كمؤثر على التوازن الاقتصادي ، والجدير بالذكر أن كل سياسة من الثلاث لها آثار مختلفة على كل من تدخل الدولة في سوق السلع والخدمات وفي تحديد مستوى التوازن

[1] ونادي رهيد،آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية ، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ،العدد التاسع ،جامعة البليدة ،جوان 2011،ص115.

[2] ونادي رهيد،نفس المرجع السابق ،ص115.

الاقتصادي ولهذا نحاول أن نتعرض باختصار لآثار كل من هذه السياسات على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي على النحو التالي :

لدراسة هذا الأثر نتطرق إلى الفرضيات التالية :

- الموازنة العامة لدولة في حالة توازن.
- السلطات قررت زيادة الإنفاق العام من أجل تحقيق معدل معين لنمو الدخل الوطني.
- حجم الموارد الضريبية محددة بحيث أن زيادة الإنفاق ينجم عنه عجز في الموازنة.
- الاقتصاد الوطني في مرحلة عدم التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج.

عندئذ نجد أن الزيادة في الإنفاق العام (ΔG) تؤدي بدورها الى زيادة في الطلب الكلي الفعال ،وبما أن الاقتصاد هو في مرحلة عدم التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج فإن تلك الزيادة الطلب الكلي تؤدي الى زيادة الناتج الوطني عن طريق رفع مستوى التشغيل لعناصر الإنتاج ومنه ويمكن التعبير عن المستوى الجديد لناتج الوطني كما يلي :

$$Y+\Delta y=1(C0-aT+I+G+\Delta G)/(1-a)\ldots\ldots\ldots (4$$

نطرح المعادلة (3) من المعادلة (4)

نحصل على (5).....$\Delta G=\Delta G/1-a$

وهو ما يعبر عن المضاعف البسيط للإنفاق الحكومي وذلك إن الزيادة في الإنفاق العام (ΔG) سيتتبعها نمو مضطرد في الناتج الوطني (ΔY) وهذا مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها. إلا أن هذا الوضع قد يتحدد طبقا للحالة العامة للاقتصاد الوطني [1]

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل نستخلص إن الحكومة تعمل من خلال سياستها الاقتصادية والمتمثلة في السياسة المالية على تحقيق مجموعة من الأهداف وذلك بفضل أدواتها المتمثلة في السياسة الضريبية ،سياسة الإنفاق العام ،سياسة عجز الموازنة. وفق آلية معينة بقصد إحداث توازن اقتصادي. ومن بين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هي إحداث توازن مالي واقتصادي. كما لاحظنا كيفية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر السياسة المالية لمعالجة الفجوات الاقتصادية (الانكماشية – التضخمية)فمن اجل تصحيح الفجوة الانكماشية تعمل

[1]ونادي رهيد،نفس المرجع السابق ،ص115.

على اتخاذ السياسة المالية التوسعية، التي تتحقق من خلال زيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب وعجز الموازنة بهدف تنشيط الطلب الكلي أما لمعالجة الفجوة التضخمية تعمل على إتباع سياسة انكماشية أما عن طريق رفع مستوى الضرائب وبالتالي خفض حجم الدخل القابل للإنفاق مما يؤدي إلى خفض الطلب الكلي في الاقتصاد الأمر الذي يؤدي إلى خفض المستوى العام للأسعار. أو تخفيض مستوى الإنفاق العام الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك ويحد من الطلب الكلي ويخفض مستوى الأسعار، أو استخدام كلا السياستين زيادة الضرائب والتوسع فيها وخفض الإنفاق العام.

الفصـل الثانـي

مفاهيم والنظريات

المفسرة للنمو الاقتصادي

تمهيد.

سنحاول من خلال هذه الفصل التطرق لمفاهيم النمو الاقتصادي وكذا التعرض لمجمل النظريات المفسر للنمو الاقتصادي اذ لم تحظى هذه الأخير باهتمام كبير من قبل كتاب علم الاقتصاد إل افي الوقت قريب فقد لاقتصاديين الكلاسيك أمثال ادم سميث ودافيد ركاردو وتومس مالثوسو الاقتصاديين بعده من أمثال شومبيتر وفرانك كينج ...، قدموا أفكار التي تظهر في النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي. وجاء بعدهم هاردوودومار بإعطاء تحليل كينزي جديد لتفسير عناصر النمو لاقتصادي مستند في ذلك بدوال الإنتاج لإظهار أن النظام لرأسمالي غير مستقر بطبيعته. من اجل الإلمام بهذا الجانب قمنا بتقسيم الفصل الى مبحثين تناولنا في المبحث الأول إلى المفاهيم النمو الاقتصادي ، وضمن المبحث الثاني تحدثنا عن النظريات المفسر للنمو الاقتصادي .

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

تطرقنا في هذا المبحث إلى مفهوم النمو الاقتصادي تعريف النمو الاقتصادي، والإشارة إلى أهم عوامل ومعوقات النمو الاقتصادي .

المطلب الأول : تعريف النمو الاقتصادي وأنواعه .

1) تعريف النمو الاقتصادي .

- النمو في اللغة هو الزيادة الشئ وتغيره إلى حال أكبر أو أحسن وبشكل تلقائي أما التنمية فتتم بفعل قوى وإجراءات تهدف إلى التغيير وتشمل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية ويتشارك كل من النمو والتنمية في السعي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الموارد والعناصر المستخدمة في العملية الإنتاجية ورفع كفاءتها، إلا أن هذه الزيادة تلقائية في حالة النمو الاقتصادي ولكنها تحدث في التنمية مع تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية وفي التنظيمات والمفاهيم لأسلوب إدارة العملية الإنتاجية.[1]

- النمو هو الزيادة المطردة أو المستمر في إنتاج بلد ما خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن، وبذلك، فأن النمو يختلف عن مجرد التوسيع **Expansion** الذي يعني الزيادة في لإنتاج لفترة قصيرة.[2]

- النمو الاقتصادي يتمثل في زيادة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عبر الزمن.[3]

- يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة الحقيقية في الناتج القومي وفي نصيب الفرد من هذا الناتج، خلال فترة زمنية معينة[4]؛ كما يعبر عن قدرة الأمة على عرض مختلف السلع للسكان بشكل متزايد هذه القدرة مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلان الأيدلوجية والمؤسسية التي يتطلبها ذلك النمو[5].

- يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي مع مرور الزمن[6] و المعبر عن بالعلاقة التالية : **متوسط الدخل الفردي =الدخل الكلي ÷ عدد السكان.**

أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعني مجرد حدوث تحسن في مستوى

---

[1] طاهر فاضل البياتي وخالد توفيق الشمري ،مدخل إلى علم الاقتصاد (التحليل الجزئي والكلي) ،الطبعة الأولى ،دار وائل لنشر ،عمان ، الأردن ، 2009ص467.

[2] مسعى محمد،سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثارها على النمو ،مجلة الباحث –عدد2012/10، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة –الجزائر، ص 150.

[3] كربالي بغداد، حمداني محمد ، استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة علوم الانسانية ، العدد 45، 2010، جامعة وهران ، ص 05.

[4] محمود يونس محمد ، عبد النعيم محمد مبارك ، أساسيات علم الاقتصاد ، الدار الجامعية لنشر ،الطبعة الأولى ،كلية التجارة بجامعتي الإسكندرية وبيروت، ص 403.

[5] كامل رشيد علي التل ، أثر التعليم على النمو الاقتصادي "حالة الأردن " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير(غير منشور) في الاقتصاد ، جامعة اليرموك، العراق ، 1991، ص 41.

[6] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى ،2000 ، ص 11

معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي. وبالطبع فإن هذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي معدل النمو السكاني.

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل – معدل النمو السكاني.

وبالتالي لن يكون هذا المعدل موجبا، إلا إذا كان معدل نمو الداخلي الكلي أكبر من معدل النمو السكاني.[1]

2) **أنواع النمو الاقتصادي:** هناك ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي وهي .

1 **النمو التلقائي أو الطبيعي**SpontanousGrwth: ذلك الذي ينتج من القوى الذاتية المتاحة للاقتصاد دون الالتجاء إلى التخطيط على المستوى القومي، وعادة فإن مثل هذا النمو يكون بطيئاً برغم من تعرضه في بعض الأحيان لتقلبات عنيفة في الفترة القصيرة. يعني يحصل مع مرور الوقت باستمرار وجود تشكيلة اجتماعية معينة.[2]

2 **النمو العابر**TransimentGrwth:فكما هو واضح من أسمه ليس لديه صفة الثبات وإنما يأتي استجابة لوجود عوامل طارئة، عادة ماتكون خارجية، لا تلبث أن تنتهي وبانتهائها ينتهي النمو الذي أحدثته. ألا أن أثر هذا النمو يكون محدودا بسبب جمود الإطار الاجتماعي والثقافي في هذه الدول.

3 **النمو المخطط**PlaunedGrwth: فهو يحدث نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع. ولذا ترتبط فاعليته ارتباطاً وثيقاً بقدرة المخططين وواقعية الخطط المرسو**مة** وفاعلية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجماهير في عملية التخطيط.[3]

المطلب الثاني : عوامل ومعوقات النمو الاقتصادي .

اولا: عوامل النمو الاقتصادي .

توجد العديد من العوامل التي تحدد درجة النمو و التطور الاقتصادي لبلد ما والتي تتمثل في العمل– رأس المال– التقدم التقني.[4]

العمل: إن البحث عن أسباب النمو الاقتصادي يرجع إلى القدرة على الاستثمار و التجديد من جهة، و القدرة على استخدام الوسائل الجديدة والموارد المتوفرة من جهة أخرى، و بالتالي نجد أنفسنا أمام مشكلتين. المشكلة الأولى تتمثل في كمية العمل التي تبذلها اليد العاملة و هذه تقاس بسهولة أما المشكلة الثانية تتمثل في مهارة اليد العاملة وكثافتها و نمط تنظيمها.

كمية العمل: إن الحديث عن حجم السكان و مدى مساهمته في قوة العمل من الأهمية بمكان لأنه يؤثر في كمية أحد عناصر الإنتاج (عنصر العمل).

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،اتجاهات حديثة في التنمية ،نفس المرجع السابق ،ص ص 11،12

[2] محمد حسين دخيل ،إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة "دراسة مقارنة " الطبعة الأولى ، منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت ،2009 ،ص 28.

[3] محمود يونس محمد و عبد النعيم محمد مبارك ،أساسيات علم الاقتصاد ،مرجع سبق ذكره، ص ص403 ،404.

[4] عزوز علي "الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1994–2004).)".مذكرة ماجستير جامعة (غير منشور) الشلف 2006 –2007.ص57.

إذا كان إسهام الإضافات إلى عدد الأفراد العاملين في شتى فروع الإنتاج يرفع أو يخفض من مستوى دخل الفرد. ومن الناحية النظرية فإنه يمكن تصور خريطة تربط حجم السكان بمستوى الدخل، وبالتالي نستنتج من واقع هذه العلاقة بين السكان و الدخل أن ثمة هناك حجما أمثلا للسكان كما يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم (04):العلاقة بين السكان و الدخل.[1]

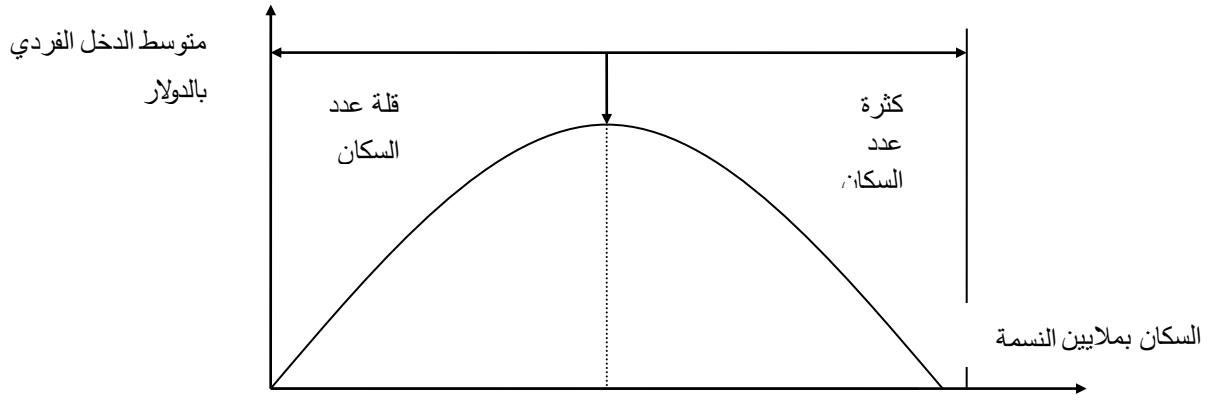

المصدر: عزوز على "الضغط الضريبي و أثره على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(1994– 2004)".مذكرة ماجستير جامعة الشلف 2006 – 2007 .ص58.

يوضح الشكل أن هناك علاقة طردية بين معدل نمو السكان ومعدل النمو الاقتصادي إلى حد معين و هو نقطة الذروة في الشكل(0) التي تمثل الحجم الأمثل للسكان الذي يوافق معدل النمو الأمثل التي يشهدها اقتصاد ما من خلال نقص نصيب الفرد من الدخل الوطني وهذا ما يفسر في الواقع الاقتصادي في السياسات السكانية التي تنتهجها.

أ- **نوعية رأس المال البشرية:** يلعب التنظيم المتقدم والتدريب الفني الجيد دورا كبيرا في زيادة الناتج الكلي ومن ثم زيادة متوسط ما يحصل عليه الفرد من ذلك و قد أثبتت الدراسات العلمية أن مستوى الإنتاج بالمؤسسات تزداد مع انخفاض درجة الأمية وارتفاع المهارة التقنية و الإدارية و ترتبط نوعية العمل ايجابيا مع صحة السكان وطول أعمارهم وبطبيعة الحال هذه أمور مرغوبة كأهداف في حد ذاتها زيادة عن انعكاسها الجيد على الإنتاج و الإنتاجية.

- **رأس المال:** يعتبر رأس المال من حيث مدى توفره ومعدل تراكمه من المحددات الأساسية للطاقة الإنتاجية في المجتمعات و لمعدلات تغيرها ومن ثم في مستوى التقدم الذي بلغته ومعدل النمو يستحدث فيها. و يتم تقسيم رأس المال إلى نوعين:
- **رأس المال الإنتاجي:** وهو عبارة عن الآلات و المعدات التي تستخدم في العملية الإنتاجية وتساهم بصورة مباشرة في الإنتاج.

[1] نفس المرجع السابق.ص57.

- **رأس المال الاجتماعي:** هي عبارة عن البنية الأساسية في المجتمع من طرق و شبكات المياه ووسائل المواصلات وتساهم بطريقة غير مباشرة في العملية الإنتاجية.[1]

ب- **التكنولوجيا و التنظيم:** إن البحث عن أسباب النمو يرجع إلى التقدم الذي بدوره يتبع التقدم العلمي والجهد المبذول لإدراجه و إدماجه في مرحلة الإنتاج والتوزيع حيث أن وجود نظام شامل للتعليم والتدريب وخلق بيئة مناسبة للبحث العلمي من شأنهما أن يساعدا على خلق وتطبيق التكنولوجيا الحديثة والجدول التالي يبن تخصيص الإنفاق الحكومي على أعمال البحث .

الجدول رقم (01) متوسط نسبة تخصيص الإنفاق على البحث والتطور بالنسبة لبعض الدول والمناطق خلال الفترة (1995-2000).

المناطق	الو م أ	دول الاتحاد الأوربي	دول أمريكا اللاتينية	بعض الدول الآسيوية النامية
نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الخام	% 4.3	% 3	% 0.02	% 0.01

المصدر: عزوز علي "الضغط الضريبي وأثره على النمو" مرجع سابق ص 58.

و مما لا شك فيه أن التقدم الفني شرط أساسي للتقدم الاقتصادي و أن الافتقار إلى طبقة المنظمين هو التفسير الأساسي لغياب عملية الإنماء السريعة في الدول النامية.

- **الأرض والموارد الطبيعية:** إن عامل الأرض من حيث المساحة والنوعية و ما تخزنه من موارد باطنية له دور كبير في عملية النمو والتطور الاقتصادي و يعتبر هذين العاملين من أقدم التفسيرات المقدمة لإظهار أسباب الاختلافات فيما بين الطاقة الإنتاجية في مختلف المجتمعات و من ثم مستويات المعيشة[2].

ثانيا : معوقات النمو الاقتصادي .

تتلخص معوقات النمو الاقتصادي فيما يلي:

1) **النمو الديموغرافي:** يمثل العامل الديموغرافي أحد العوائق الأساسية التي تقف في طريق النمو الاقتصادي للدول المتخلفة إذ أن نمو السكان بمعدلات سريعة و متزايدة في معظم هذه الدول يلغى أثر الزيادة في الإنتاج و الدخل فلا يجني هؤلاء السكان ثمار الجهود المبذولة في مجال النمو الاقتصادي.

2) **مشكلة تكوين رأس المال:** يعتبر تكوين رأس المال العامل الرئيسي المحدد للنمو الاقتصادي. حيث يلاحظ أن كل من عنصري تكوين رأس المال و هما الادخار من جانب عرض رأس المال و الاستثمار من جانب الطلب على رأس المال يشوبه الضعف و القصور في دول العالم الثالث. حيث أن جانب العرض ضعيف بسبب ضعف الدخل القومي وبالتالي ضعف القدرة الادخارية. أما جانب الطلب على رأس المال فإن الاستثمارات قاصرة على تحقيق النمو بالمعدلات السريعة، نظرا لصغر حجم السوق.

[1] عزوز علي "الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي ، مرجع سابق.ص57.

[2] عزوز علي، نفس المرجع ص 58

3) **التخلف التكنولوجي:** كل الدلائل تشير إلى هبوط مستوى التكنولوجيا في الدول المتخلفة و أن الهوة قد اتسعت بين هذه الدول و الدول الصناعية المتقدمة. و ذلك لأن الخبرة الفنية لم تمس إلا قطاعات قليلة و معينة. بالإضافة إلى أن استيعاب الأساليب الفنية الجديدة عملية شاقة ومكلفة وتعترضها صعوبات عديدة.[1]

4) **ضعف المستوى التعليمي:** مما لا شك فيه أن مستوى التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه و لهذا ينصح للدول النامية بالاستثمار في التعليم لما له من تأثير مباشر و كبير في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي. ذلك لأن النقص في التعليم بأنواعه المختلفة يشكل عائق خطير للنمو الاقتصادي.

5) **ضعف الخدمات الصحية و انتشار الأمراض:** لقد تبين أنه كلما تحسنت الأحوال الصحية للعمال كلما انخفض هدر الوقت من جهة وزاد الجهد المبذول من جانب الأفراد العاملين من جهة أخرى.

و عليه فإن انتشار الآفات و الأمراض الفتاكة بكثرة في مجتمع من شأنه أن يعرقل حركة التطور الاقتصادي من خلال التأثير على معدلات النمو الاقتصادي.

الفساد الإداري و المالي: تشير الكثير من الدراسات إلى أنه للفساد الإداري و المالي أثار سلبية على النمو الاقتصادي وذلك عبر قنوات متعددة أولى هذه القنوات هي خفض معدلات الاستثمار و من ثم خفض حجم الطلب الكلي و من خلاله ينخفض معدل النمو الاقتصادي. أما القناة الثانية متعلقة بالتشوهات التي يحدثها الفساد الإداري في وجه النفقات الحكومية.[2]

المبحث الثاني : نظريات المفسرة للنمو الاقتصادية.

تطرقنا في هذا المبحث الى النظريات المفسر للنمو الاقتصادي عبر مختلف المدارس الاقتصادي .

المطلب الاول : نظرية النمو الكلاسيكية .

كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك مثل (آدم سميث ،دافيد ريكاردو ، روبرت مالتوس....)، وقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة ولمنافسة التامة وسيادة حال الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط واتجه الفكر الكلاسيكي للبحث عن أسباب النمو الطويل الأجل في الدخل القومي معتمدا على أسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي[3]،ولم يتم إعطاء اهتمام يذكر بما يحصل خلال الآجل القصير من توزيع للموارد على الاستخدامات المختلفة، والكيفية التي يقوم فيها المستهلكون والمنتجون باتخاذ قراراتهم الاقتصادية.[4]

☞ **أفكار النظرية الكلاسيكية:**

[1] حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي.،جامعة الملك عبد العزيز، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ص55.49.45

[2] حسين عمر، نفس المرجع السابق ، ص55.49.45

[3] بلوفي محمد، مرجع سبق ذكره ،،صص 186،187

[4] فليح حسن خلف ، التنمية وتخطيط الاقتصادي ، جدار للكتاب العالمي ،علم الكتب الحديث ، الاردن ، الطبعة الاولى ، 2006، ص 104.

1. اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل وهي العمل ،رأس المال ،الموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي ،والتغير في الإنتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل تغير في أحد هذه العوامل أو جميعها، ومتغيرة ،ولهذا فإن عملية الإنتاج في لأراض الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة ،ولكن صحة التحليل المذكور هي رهن افتراض ثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم .
2. اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي ،حيث أكدوا بأن تزيد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال .
3. اتجاه الأرباح نحو الانخفاض : إذ يقولون أن الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي ،والسب طبقا لآدم سميث هو زيادة الأجور الناجمة عن المنافسة فيما بين الرأسماليين .
4. يعتقد الكلاسيك بأنه عند وجود السوق الحرة فإن اليد الخفية من شأنها أن تعظم الدخل القومي.
5. حالة الثبات : إذ أن كل مفكري النظرية الكلاسيكية يتصورون ظهور حالة الركود والثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي ،وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة فيما بين الرأسماليين .[1]

انتقادات النظرية الكلاسيكية :

-الإدخارات تتوجه كلها للاستثمارات : يقول البعض بأنه ليس صحيحا أن كل الادخار يتوجه نحو الاستثمار، كما قال Schumpeter فإن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي [2].

- قوانين غير واقعية: إن النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك والتي تؤكد عل أن نهاية التطور الرأسمالي هي الركود استندت على قانون تناقص العوائد للأرض وعلى نظرية مالتوس لسكان، وقد قللوا من أهمية التطور التكنولوجي في الحد من أثر تناقص العوائد. كما أن عدد السكان لم ينمو بالمعدلات السريعة التي افترضها ، وأن النمو الإنتاجية في الزراعة كان أسرع من معدلات نمو السكان، وعليه فإن استنتاج الاقتصاديين الكلاسيك حول الركود كان ضعيفا.

-إهمال النظرية للقطاع العام : يؤكد البعض بأن النظرية فشلت في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي، وخاصة في الدول النامية حيث لا يوجد المنظمون الصناعيون ما يفرض على الحكومة دورا نشيطا كوكيل للتنمية في هذه الدول .

-عدم صحة قانون say للأسواق : باستثناء مالتوس، فإن جميع الاقتصاديين الكلاسيك اعتبروا أن قانون say للأسواق هو جيد بالنسبة للاقتصاديات الحرة، حيث يكون العرض والطلب دائما متساويين، إلا أن keynes أثبت أن قانون say قد لايكون صحيحا، حيث يمكن أن يحدث اختلال في التوازن بين بعض العرض والطلب في السوق .

---

[1] بلوفي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 186،187

[2] معط الله أمال، اثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص142.

– الاجور ليست مرنة : تقوم النظرية الكلاسيكية على افتراض أساسي وهو أن الاجور مرنة تماما، إلا أنه في الواقع، من الصعب تخفيض الاجور إلى أدنى من مستوى معين، لأن ذلك سيتم مقاومته من قبل نقابات العمال، مما يتسبب في النزعات الصناعية، مثل هذه الأحداث قد تعيق عملية النمو

– مفاهيم خاطئة حول الاجور والأرباح :أظهرت التجربة العملية للنمو أن الأجور لم تبق عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية، بل كانت هناك زيادة مستمرة في الأجور النقدية ودون حصول انخفاض في معدلات الأرباح، كما أن الاقتصاديات الناضجة والمنظورة لم تصل بعد إلى مرحلة الركود.[1]

ثانيا:النظرية النمو الكلاسيكية الجديدة.

بينما اعتمدت المدرسة الكلاسيكية على قانون say لتحليل النمو الاقتصادي ،فإن العديد من الاقتصاديين المكونين للمدرسة الجديدة أمثال Marshall،Alfred،Walras،Meger،Jevrosاهتموا عوضا عن ذلك بالمنفعة الحدية في تحديد أثمان عوامل الإنتاج ،حيث تتم عملية تكوين رأس المال من خلال إحلاله محل العمل و بمعزل عن نظرية السكان ،اعتمادا على الادخار ،الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة ومستوى الدخل ،في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية وبالإنتاجية الحديثة لرأس المال، كما يلعب السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية دورا مشجعا في توسيع الإنتاج وتحيق النمو الاقتصادي والذي يتضمن ثلاث أفكار :

- يتحدد معدل النمو الإنتاج في المدى الطويل بمعدل نمو قوة العمل وإنتاجية والمحددة خارج النموذج ،كما أن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار والاستثمار ، فكل ارتفاع في هذا الأخير سيتم تعويضه إما بالمعدل الأعلى لنسبة رأس المال إلى الناتجk/y ، أو بالمعدل المنخفض لإنتاجية رأس المال v/k،بفرضية تناقص عوائد رأس المال .
- معدل نمو دخل الفرد يتغير بتغير إيجابا مع معدل الاستثمار والادخار وسلبا مع معدل نمو السكان .
- هناك علاقة سالبة لدى بلدان العالم بين v/k و k/y بسبب تقلبات الادخار (دالة الاستهلاك) والتكنولوجيا (دالة الإنتاج) ،بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة منه ،وهو الأمر الذي يؤدي إلى تقارب معدلات ودخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة .

من ناحية ثانية النظرية النيوكلاسيكية(AMarshall–JClarck –Kwicksell) أنه يمكن حدوث استمرارية النمو بدون حدوث ركود وذلك لأن النمو الاقتصادي :

- عملية مرتبطة ومتكاملة ومتوقفة ذات تأثير إيجابي متبادل ،يؤدي فيها نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو (الوافرات الخارجية) ،ويؤدي نمو الناتج الوطني الى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح

[1]معط الله أمال، اثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي ، نفس المرجع السابق ، ص143.

- يعتمد على القدر المتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع ،فبينما يرتبط حجم القوى العاملة بالتغيرات السكانية وحجم الموارد ،فإن سعر الفائدة يلعب دور الموجه لرؤوس الأموال من خلال استقطاب مدخرات السكان وتوجيهها نحو الاستثمار مما يجعل النمو محصلة التفاعل بين التراكم الرأسمالي والنمو السكاني ،في الوقت الذي يقوم فيه المنظم باستغلال التطور التكنولوجي بكيفية لا تسمح بحدوث الجمود في العملية التطويرية وذلك بالتجديد والابتكار.
- النمو الاقتصادي كالنمو العضوي لا يتحقق فجأة وإنما تدريجيا ،فيحدث أولا على المستوى الجزئي وبتأثير متبادل مع المشاريع الأخرى ، الأمر الطي يتطلب التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة ،وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح البلد.

**نموذج Schumpeter: يعتبر Schumpeter من أبرز الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بحقل النمو الاقتصادي ، حيث اعتبر اتجاه النمو غير مستمر، وأنما يصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود غير بيئة غير مناسبة للاستثمار الإبتكاري، كما أن للعوامل التنظيمية والفنية دورا مهما في عملية النمو، حيث يؤدي خلق منتج جديد وإجراء التحسينات المستمرة عليه إلى التنمية، وبالتالي فالنمو الاقتصادي هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات وابتكارات جديدة تدخل في الميدان التجاري على شكل استثمارات جديدة تؤدي فجأة إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني .

****انتقادات النظرية النمو لSchumpeter:** لكونها تستند على مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وليس فقط على الابتكارات ، التي اعتباراتها من مهام المبتكر وحده في حين هي في الوقت الحالي من مهام المؤسسات ذاتها التي أصبحت تنفق على البحث والتطوير ،وأن الائتمان المصرفي لا يكفي وحده لتمويل الاستثمارات ، بل يمكن تمويلها بالعجز إذا لم تكفي الإدخارات و الاستثمارات الحقيقية ، أو بواسطة أدوات السوق المالي من أسهم وسندات وغيرها ، كما أنه لا يتوفر الكثير من البلدان النامية على المنظمين الذين تعتمد عليهم نظريته في النمو . إضافة إلى أن الابتكارات وحدها لا تقود في الأجل الطويل إلى التنمية بل تحتاج إلى توليفة متنوعة من العوامل مثل الهياكل التنظيمية والإدارية والعمل الماهر والدوافع والمحفزات.[1]

المطلب الثاني :نظرية النمو الكينزية (نموذج هاردو–دومار).

بعد ظهور مشكلة الكساد العالمي لسنة1992، وعجز النظرية الكلاسيكية على تفسير ومعالجة هذه الأزمة، مما أدى إلى ظهور نظرية الكينزية .

- **افتراضات النظرية الكينزية :**

– أن التوازن الاقتصادي عند حالة عدم التشغيل الكامل، ويستمر ذلك لفترة طويلة .

– لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائيا ، وأن حدث فسيكون ذلك في المدى البعيد وبتكلفة اجتماعية باهضة.

[1]كبداني سيد احمد ، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد ، 2012–2013 ص ص 37،38،39.

- وجوب تدخل الدولة لاعتماد التوازن الاقتصادي أو للحفاظ عليه .
- الطلب هو الذي يحدد العرض المناسب له وليس العكس .

ومن أهم نموذج لنمو الاقتصادي الذي يتبع النظرية فهو نموذج هاردو–دومار والموضح كما يلي

1) نموذج هارود –دومار HAROD– DOMAR D

يرجع هذا النموذج إلى أبحاث كل من الاقتصادي **رويهارود** والاقتصادي **إفيسيدومار** ويعتبر مزيجا بين الأفكار الكينزية وأفكار التقليدين، وجاء هذا النموذج بالأساس ليوجه إلى الدول النامية والدول التي تنخفض فيها معدلات النمو الاقتصادي، إذا يهدف إلى تحديد معدل الادخار الأنسب الذي من خلاله يتحقق معدل الاستثمار الضروري لاستهداف معدل نمو اقتصادي مرغوب فيه.

جاء نموذج هاردو– دومار بصفة أساسية لتحديد حجم التراكم الرأسمالي للازم لتحقيق مستوى معين من النمو الاقتصادي ،وهذا التراكم الرأسمالي هو نتيجة لمعدل استثمار يتحدد تبعا لمعدل الادخار، وهذا المعدل هو الذي يهدف نموذج هارود– دومار لتحديده .

حيث باعتبار أن الناتج هو دالة في رأس المال فقد يكون بالتالي: $Y = K \div V$

حيث: V معامل رأس المال ويعتبر معامل ثابت وهو مؤشر هام في نموذج هارود– دومار ،وتكمن أهميته في أنه يقيس إنتاجية رأس المال أو الاستثمار حيث من العلاقة أعلاه نجد $V = K \div Y$

وينقسم معامل رأس المال إلى.

- معامل رأس المال المتوسط : يعبر عن نسبة مخزون رأس المال Kإلى حجم الناتج .Y
- معامل رأس المال الحدي : وهو يقيس حجم رأس المال الضروري إضافة لرفع حجم الناتج (Y) بمقدار معين وهذا المعامل هو الأهم في عملية النمو الاقتصادي.

كباقي النماذج ينطلق نموذج هارود– دومار من مجموعة من الفرضيات كما يلي :

- الادخار هو نسبة من الدخل حيث :s.y= Sحيث

:s الميل الحدي للادخار .

قوة العمل تنمو بمعدل n حيث :

$$n = \frac{\Delta L}{L}$$

- وجود فائض في أعمالة وندرة في رأس المال .

ثبات معامل رأس المال حيث :

$$\frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{K}{Y}$$

ويقوم هذا النموذج على دالة إنتاج ليونيتيف أو دالة معاملات الإنتاج الثابتة كما يلي :

Y=F(K.L)+min(AK.BL) حيث: B>0 و A>0 وهما ثابتان .

ويرى نموذج هارود –دومار أن حجم الناتج (Y) هو دالة في رأس المال فقط حيث تصبح دالة الإنتاج دالة خطية في رأس المال كما يلي: Y= K/V=A.K.....1

حيث :A=1/V معامل رأس المال وهو ثابت بالافتراض .

وإذا كان رأس المال يهتلك بمقدار δ ونمو السكان بالمقدار n فإن الاهتلاك الفعلي لرأس المال هو $(n+\delta)$ بالتالي نجد :ΔK

$$=I-(\delta+n) \qquad \Delta K$$

$$K=SY-(\delta+n)K \dots\dots\dots\dots 2. \Rightarrow \Delta$$

وباعتبار أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير في حجم النتائج نجد انطلاقا من المعادلة 1

$$\Delta Y = \Delta K/v$$

$$\Rightarrow g = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta K}{v.Y} \dots\dots\dots\dots 3$$

وبتعويض المعادلة 2 في 3 المعادلة نجد $g = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{sY-(\delta+n)K}{v*Y}$ 4

$$g = \frac{\Delta y}{y} = \frac{s}{v} - (\delta+n) \dots\dots\dots\dots 5$$

وتشير هذه المعادلة إلى ما يلي:

- أن الادخار هو العامل الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي ،بحكم أنه من خلاله يتحدد معدل الاستثمار الذي يوفر التراكم الرأسمالي المحدد لعملية الإنتاج .
- ضرورة الحد من معامل رأس المال الحدي ،إي الرفع من كفاءة وفعالية الآلات والمعدات ،إذ أن ارتفاعه يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي والعكس صحيح .
- الأثر السلبي لارتفاع معدل نمو السكان و إهتلاك رأس المال .

ويرى كل من هارود و دومار أن تحقيق نمو اقتصادي متوازن أي يكون نمو الطلب مساوي إلى نمو العرض غير ممكن، وذلك الاستثمار المحقق غالبا ما لا يتساوى مع الاستثمار المرغوب حيث أنه :

- إذا كان الاستثمار المحقق أكبر من الاستثمار المرغوب، فذلك يعني أن حجم إنتاج يفوق حجم الطلب وذلك ما يؤدي إلى كساد وهذه حالة نادرة الحدوث بحكم نقص الموارد في غالب الأمر .
- إذا كان الاستثمار المرغوب أكبر من الاستثمار المحقق فذلك يعني أن حجم الناتج يكون أقل من حجم الطلب، وذلك ما يؤدي إلى تضخم ،وهذه حالة السائدة في معظم الاقتصاديات، وذلك يرجع إلى نقص الموارد المتاحة مقارنة بالموارد اللازمة والمطلوبة، وهو ما يؤدي إلى ظهور ما يسمى بفجوة التمويل .[1]

انتقادات النموذج :

- إن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال الناتج غير واقعية ،حيث يمكن أن يتغير في المدى الطويل الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر .

[1] بودخدخكريم ، أثر السياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 22001-2009، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص : نقود ومالية ، جامعة دالي إبراهيم ، الجزائر، 2010/2009، ص ص 114-116.

- إن فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة لتفسير النمو الطويل الأجل للاقتصاد ،وذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني.

- إن النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة ،حيث أن افتراض ثبات مستوى الأسعار هو غير واقعي ،ونتيجة لهذا الافتراض ،يمكن اعتبار أن العوامل الحقيقية فقط هي التي تؤثر على النمو الاقتصادي ،وذلك على الرغم من أن Hicks يرى بأن العوامل النقدية تلعب دورا حاسما ومهما للغاية في سياق النمو الاقتصادي .

- إن فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال والمعامل الحدي لرأس المال الناتج غير واقعية ، وخصوصا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد .

- يفترض نموذج HAROD- DOMAR D عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ،وبالتالي فهو لا يعطي أي أهمية للسياسة المالية ،في حين أنه في معظم الدول وخاصة الدول النامية ،فإن الحكومة تلعب دورا حاسما كوكيل للنمو.

- يتجاهل هذا النموذج دور التجارة الخارجية ،فهو يقوم على افتراض وجود اقتصاد مغلق ،لأنه في معظم دول العالم ،تلعب التجارة الخارجية دورا ملحوظا في سياق النمو والتنمية ،وبالتالي فإن المناسب تجاهل هذا الجانب .[1]

المطلب الثالث :نظرية النمو الداخلية (المعاصرة) .

تؤسس نظرية النمو الداخلي للعلاقة الايجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي طويل الأجل والتنمية فهي تبحث ف تقليص العوائق التجارية، وتسرع معدلات النمو الاقتصادية والتنمية في الأجل الطويل، من خلال استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بمعدل أسرع ، وزيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث والتطوير وتحقيق اقتصاديات الحجم في الإنتاج، وتقليل تشوهات الأسعار بالشكل الذي يقود إلى كفاءة أكبر لاستخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية، وتحقيق تخصص وكفاءة اكبر في إنتاج المدخلات الوسيطة وتقديم منتجات وخدمات جديدة.

بناء على ذلك ومع منتصف الثمانينات من القرن الماضي، ظهر فكري مستقل عن تلك الافتراضات. فمثلا ركز P.Romer على أهمية البحث والتطوير، بينما ركز Lucas على رأس المال البشري في بناء نموذجه، في حين ركز Barro على البنى التحتية والنفقات الحكومية، وركز آخرون على الانفتاح الاقتصادي ودوره في النمو الاقتصادي .

نموذج BARRO(1990)

يبين هذا النموذج ،أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي ، حيث أنه يفترض أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص ،وتستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجاناً إلى المنتجين

[1] معط الله آمال ، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة لحالة الجزائر 1970-2012، مرجع سبق ذكره ، ص 159.

الخواص .وباستعمال هذه السلع فإن المؤسسة لانخفض الكميات الأخرى ،بالإضافة إلى كل مؤسسة تستعمل مجمل السلع ،ويؤكد على أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدودة ،ويفترض أن دالة الإنتاج للمؤسسة تأخذ الشكل التالي :[1]

$$Y_i = A_i^{1-a} K_i^a G^{1-a} \longrightarrow 0 < \alpha < 1 \dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث :المر دودية الحدية لرأس المال الخاص متناقصة ،أما المر دودية المشتركة لرأس المال والنفقات العمومية فهي ثابتة ،مع افتراض ثبات L.وبالنسبة لمؤسسات فالنفقات العمومية تعتبر بالنسبة لها عوامل إنتاج خارجية معطاة وبدون تكلفة وتمويلها يكون من خلال الاقتطاعات الجبائية.

يعتمد نموذج باروه في النتائج التي توصل إليها على معادلة التوازن بالنسبة لسوق السلع والخدمات :

$$Y = C + I + G = C + K + \delta K + G \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

حيث أن :I: الاستثمار ،C: الاستهلاك ،G: الإنفاق الحكومي .

وبافتراض أن الحكومة توازن ميزانياتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت tإذن :

$$T=G=tY$$

وبالتالي يكون الدخل المتاح بالنسبة للعائلات $(1-t)Y$وبناء على ذلك فإن دالة الاستهلاك تصبح على الشكل التالي :

$$C=(1-s)(1-t)Y \dots\dots\dots\dots (3)$$

بتعويض المعادلة (3)في المعادلة (2)تصبح لدينا :

$$Y=(1-s)(1-t)Y+K+G+K\delta \dots\dots\dots (4)$$

وبماأنT=G=tY فأن المعادلة (4) تصبح على الشكل التالي :

$$(1-s)(1-t)Y+K+G+tY + K\delta Y \Rightarrow Y-(1-s)(1-t)Y-tY=K+K\delta \Rightarrow Y=\frac{K+\delta K}{s(1-t)} \dots\dots (5)$$

بتعويض tY مكان Gفي المعادلة رقم (1) فتتحصل على المعادلة التالية :

$$Y=AK^a.L^{1-a}.t^{1-\alpha}Y^{1-\alpha} \quad AL^{1-\alpha}k^a(tY)^{1-a}$$

$$=AL^{1-\alpha}.K^{\alpha}.t^{1-\alpha}Y^{\alpha}$$

$$\Rightarrow Y=A^{1/\alpha}k\ .l^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}.t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (6)$$

وبمساواة المعادلة (6) مع المعادلة (5) نجد أن :

$$\frac{k^* + \delta k}{s(1-t)} = A^{\frac{1}{\alpha}} K.L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \Rightarrow \frac{k^* + \delta k}{k.s(1-t)} = A^{\frac{1}{\alpha}}.L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}$$

[1]ضيف أحمد ، اثر السياسة المالية عل النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر1989-2012،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص نقود ومالية، 2014-2015 ص 59.

$$\Rightarrow\frac{k^*}{\mathrm{k}} = \mathrm{s}(1-\mathrm{t}).\mathrm{A}^{\frac{1}{\alpha}}\mathrm{L}^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} - \delta \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots(7)$$

بما أن الدولة تقوم بتحديد معدل الضريبة الذي يسمح لها بتحديد حجم الإنفاق الكلي ومعدل النمو للاقتصاد ،أي معدل الضريبة الذي يعظم النمو وذلك وفق العلاقة التالية :

$$=[-t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} + \frac{1+\alpha}{\alpha}(1-\mathrm{t})t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}-1}]sAL^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}=0\frac{\partial[{\mathrm{k}^*}/{\mathrm{k}}]}{\partial\mathrm{t}}$$

$$\Leftrightarrow\mathrm{t}=\frac{1-\alpha}{\alpha}(1-\mathrm{t})\Rightarrow t^*=1-\alpha$$

تدل هذه النتيجة على أن الدولة تستطيع أن تقوم بتثبيت جزء ثابت من النفقات المخصصة للمنشآت القاعدية والتي يعبر عنها بالعلاقة :

$$t^* = 1 - \alpha({G}/{Y})^*$$

ومن خلال البراهين المتعلقة بحساب معدلات النمو ،والتي يقتضي فرض معدلات معينة من الضرائب ،وكذا ترشيد النفقات المتعلقة بالمنشآت القاعدية ،تبعاً لذلك يقتضي تدخل حتمي للسلطات العمومية ، من أجل تحقيق معدلات نمو مثالية وفق سياسة اقتصادية رشيدة .حيث بيان بارو في هذا الصدد أهمية تدخل الدولة بافتراض أنه عليها فالبداية تثبيت حجم النفقات العمومية المساوية ل ${G}/{Y} = 1 - \alpha$ وتقوم بالتالي باقتطاع ضريبة جزافية على جميع المداخيل والمساوية ل G من أجل تمويل جميع نفقاتها[1].

نموذج Rebelo 1991.

إن الحفاظ على المعدلات المترفعة للنمو في المدى البعيد هو الذي أرق الاقتصاديين النيوكلاسيك وذلك بسبب تناقص الإنتاجية الحدية وخاصة لرأس المال، ولهذا افترض Rebelo 1991 في نموذجه إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية، أي($\propto= 1$)، والتي تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي :

$$Y = AK \dots\dots 1$$

وحيث: A ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي، بينما تمثل Kرصيد رأس المال الموسع (المادي والبشري).

إن دالة الإنتاج في نموذجAK تجعل من الانتاجية الحدية لرأس المال ثابتة ومساوية للمستوى التكنولوجي المستخدم (A)، ففي غياب فرضية تناقص العوائد الحدية لرأس المال سيكون الاستثمار في رأس المال الموسع آلية لجلب الوافرات الخارجية والتحسينات الإنتاجية بزيادة المكاسب التي تعوض تناقص العوائد الحدية لرأس المال، وهذا مايسمح بنمو الناتج في المدى الطويل دون توقف. أما تراكم مخزون رأس المال فيكتب على شكل نموذج Solow كما يلي .

$$\dot{Y} = \delta Y - \delta K \dots\dots\dots 2$$

وحيث عدد السكان ثابت أي ($L^* = \mathrm{nl} = 0$).[2]

ومن العلاقة 1 و 2 يمكن استخراج معادلة النمو التالية :

[1] ضيف احمد ، نفس المرجع السابق ، ص ص60-61.

[2] كبداني سيد أحمد، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية ، مرجع سبق ذكره ،ص53

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = \delta A - \delta \dots\dots\dots\dots 3$$

$$\frac{\dot{K}}{K} = \delta A - \delta \dots\dots\dots 4 \qquad \text{أو}$$

$$\frac{\dot{K}}{K} = \delta \frac{Y}{K} - \delta \dots\dots\dots 5 \text{أو}$$

حيث أن Y حجم الإنتاج، بينما δ هي معدل الادخار، لذا فإن تراكم مخزون رأس المال ينمو باستمرار مع الزمن، وهذا ما يفسر استمرارية النمو الاقتصادي في نموذج AKوذلك كما يلي:

الشكل رقم (0):نموذجAK

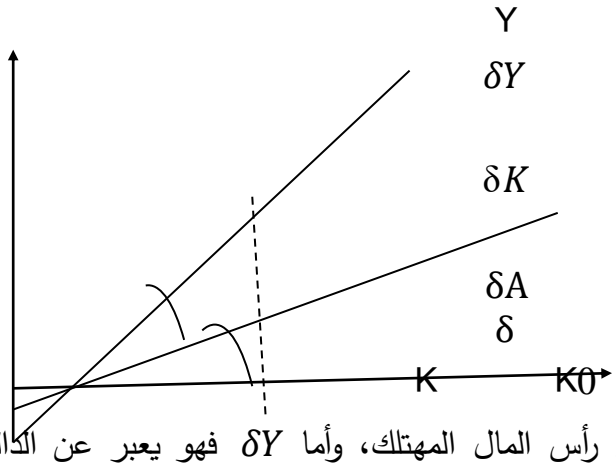

يمثل الخط δK الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك، وأما δY فهو يعبر عن الدالة الخطية للاستثمار الجاري بدلالة رصيد رأس المال، حيث أن الاقتصاد الذي يبدأ من النقط $K0$ وانطلاقا من نموذج ذات غلة الحجم المتناقصة فإن أي زيادة في رأس المال سوف تؤدي إلى زيادة متناقصة مع مرور الزمن حتى تصل إلى مستوى δ . أما نموذج AK ذات غلة حجم الثابتة، فإن كل زيادة في رأس المال ستؤدي إلى زيادة مضاعفة عبر الزمن، وتكون الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال جديدة مساوية للتي قبلها والتي بعدها وهي دائما مساوية لA

انطلاقا من العلاقتين 3و4 فلأن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، بينما معدل لنمو الاقتصاد gY هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار (الادخار)، وبالتالي فإن أي سياسة حكومية ترمى إلى زيادة معدل الاستثمار سيكون لها أثر مباشر على لنمو الاقتصادي لأن[1]:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = \delta A - \delta = \mathrm{gY}$$

انتقادات النظرية الحديثة (الداخلية).

تعاني نظرية النمو الجديدة من نقص مهم وهو أنها بقيت معتمدة على عدد من افتراضات النموذج الكلاسيكي الجديد وتلك الافتراضات غالبا ما تكون غير ملائمة لاقتصاديات الدول النامية ،على سبيل المثال إن نظرية النمو الجديدة تفترض أن هناك قطاع إنتاج وحيد أو أن كل القطاعات متشابهة وهذا لا

[1]نفس المرجع السابق ، ص 54.

يسمح لإعادة تخصيص العمل ورأس المال بين القطاعات التي يحصل فيها تحولاً خلال عملية التغيير الهيكلي (Structure change)من أجل توليد النمو.

ومن ناحية أخرى فإن النمو الاقتصادي في الدول النامية عادة ما يكون معاقاً بسبب عدم الكفاءة الناتجة عن ضعف وفقر الهياكل لإرتكازية ومن الهياكل المؤسسية غير الكافية ونواقص أسواق رأس المال وأسواق السلع. كذلك تفشل في توضيح المعدلات المنخفضة للقدرة على استغلال عنصر من عناصر الإنتاج في الدول منخفضة الدخل عندما يكون رأس نادراً. وفي الحقيقة فإن الحوافز الضعيفة ربما تكون أيضا مسؤولية عن بطئ نمو الدخل القومي الإجمالي مثل المعدلات المنخفضة للادخار وتراكم رأس المال البشري. إن حالات عدم الكفاءة التخصصية (AllocationalInefficiency) شائعة في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة تحول من الأسواق التقليدية إلى الأسواق التجارية الحديثة .ولكن تأثير ذلك على النمو في المدى القصير والمدى المتوسط كان قد أهمل لأن نظرية النمو الجديدة قد أكدت أكثر مما ينبغي على مقررات معدلات النمو في المدى الطويل[1]

خلاصة الفصل :

تطرقتا خلال هذا الفصل إلى عرض النمو الاقتصادية حيث قدمنا تعريفا هاما للنمو مفاده أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط

[1]محمد صالح تركي القريشي ،علم اقتصاد التنمية ،إثراء لنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،الاردن ،2010 ،ص ص119،118.

نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، كما تعرضنا إلى العوامل المساعدة على النمو الاقتصادي حيث حصرناها في عنصر العمل ورأس المال– التكنولوجيا والتنظيم، كما تطرقنا إلى معوقات النمو الاقتصادي. كما درسنا التطور التاريخي لمفهوم النمو الاقتصادي عند كل من المدرسة الكلاسيكية والكينزية بالإضافة إلى الفكر المعاصر، حيث سعت كل مدرسة لتحسين أفكار المدرسة السابقة لها إذ اعتمدت المدرسة الكلاسيكية إلى الاهتمام بتراكم رأس المال ، أما المدرسة الكينزية التي نادت إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وكذلك تراكم رأس المال، كما أن المدرسة الجديدة لنمو والتي جاءت بمجموعة من النماذج النمو الداخلية التي تعبر عن عامل التكنولوجيا و رأسمال المادي والبشري إذ ركزت في تحليها على كيفية لوصول إلى النمو الدائم.

الفصـل الثالث

دراسة تحليلية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2016

تمهيد.

اتخذت الدولة الجزائرية بعد 1986 سياسة إصلاحية لمنظومتها الاقتصادية نظرا لظروف الاقتصادية السائدة آنذاك بسبب أزمة البترول العالمية ما نتج عن هذا الأخير إحداث أزمة مالية في الاقتصاد الجزائري لاعتمادها على الجباية البترولية كمورد أساسي لتمويل خزينتها العمومية؛ ابتداء من سنة 1990 بالتوجه نحو اقتصاد السوق ومن بين هذه الإصلاحات، إصلاح النظام الضريبي ، من اجل معالجة سياستها المالية وإعادة التوازن الاقتصادي الوطني.

سنقوم ضمن هذا الفصل بدراسة مسار السياسة المالية خلال فترة الدراسة وآثراها على النمو الاقتصادية في الجزائر باستعمال دراسة تحليله لأدوات السياسة المالية ولذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول : تطور السياسة المالية في الجزائر خلال 1990- 2016 .

المبحث الثاني : تطور معدلات النمو في الجزائر خلال 1990-2016.

المبحث الثالث: تحليل أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990-2016.

المبحث الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة 2016/1990.

شهدت السياسة المالية الجزائرية عدة تطورات، أين قامت الحكومة الجزائرية بتغيير القرارات والأنظمة المالية، ضمن هذا المبحث سنتطرق لتطور النفقات العامة ولإيرادات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة .

المطلب الأول :السياسة المالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية1990-1999.

أولا : سياسة الإيرادات العامة في الجزائر 1990-1999.

عمدت السياسة الإيرادية خلال هذه الفترة على تنمية وتنويع مصادر الإيرادات العامة وزيادة حصيلتها لمواجهة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والسياسة ، كما اعتمدت السياسة الإيرادية والضريبية على وجه الخصوص اعتمادا كبيرا على الجباية البترولية والتي تجاوزت نسبتها في كل السنوات أكثر من 50% من إجمالي الإيرادات العامة للموازنة[1]؛ ومنذ لاستقلال خاصة انطلاقا من سنة 1988، حصلت عدة تغيرات زادت عمقا مع الإصلاحات التي شرع فيها سنة 1992، والتي أدت إلى إعادة صياغة الهيكل الضريبي الجزائري. تجلت هذه التغيرات في إعادة هيكلة المعدلات الضريبية، تأسيس ضرائب جديدة، إلغاء ضرائب كانت موجودة .

تميزت السياسة الضريبية ما بين 1990-1993، بإدخال قانون المالية لسنة 1991 ضرائب جديدة. وقام بمجموعة من التعديلات تمثلت في إنشاء الرسم على القيمة المضافة عوضا عن الرسم الإجمالي على الإنتاج والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات، كما تم تعديل سلم الاقتطاع الضريبي على مداخيل الأشخاص الطبيعيين وشركات التضامن ...الج كما سعت السلطات إلى البحث عن موارد مالية جديدة بتوسيع الوعاء الضريبي من خلال الحوافز الضريبية ضمن قوانين الاستثمار؛ خاصة قانون الاستثمار لسنة 1993.

وتميزت السياسة الضريبية للفترة 1994-1998 بكونها توسعية، بحيث خفيضة معدل الضريبة على أرباح الشركات إلى 38 % سنة 1994 بعد أن كان 42%، كما تم تعديل الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي وهذا بتخفيضه من 12معدلا إلى 06 معدلات سنة 1994[2].

كما شهدت هذه المرحلة ارتفاعا مستمرا في حصيلة لإيرادات البترولية بسبب ارتفاع سعر النفط العالمي سنة 1992، لكن في سنة 1993 عرفت حصيلة الإيرادات انخفاضا محسوسا بسبب انخفاض سعر البترول في السوق العالمي ، لكن سرعان ما عادت إلى الارتفاع ابتداء من سنة 1994[3].

الجدول (02): تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1990-1999.

---

[1]بلوافي محمد، مرجع سبق ذكره ، ص 225.

[2]أريا محمد ، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار حالي الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير(غير منشور)، تخصص تحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص

[3]بوعمرة أحمد و قيزة عمر ، أثر السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 دراسة قياسية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، تخصص مالية ونقود، جامعة العربي التبسي -تبسة ، الجزائر ، 2015-2016، ص 96.

الوحدة : مليار دينار جزائري.

السنة	الإيرادات العامة				مجموع الإيرادات
	لإيرادات الجبائية		الإيرادات غير الجبائية		
	الجباية البترولية	الجباية العادية	إيرادات عادية	إيرادات استثنائية	
1990	76.20	78.80	5.20	-	160.20
1991	161.50	106.20	4.70	-	272.40
1992	201.30	109.10	6.40	-	316.80
1993	185	126.10	9.00	-	320.10
1994	222.18	175.96	8.06	28	234.20
1995	336.15	233.15	8.69	22.86	600.85
1996	496.00	290.60	11.46	27.10	825.16
1997	564.77	314.01	15.78	32.11	926.67
1998	378.56	299.83	14.71	51.42	744.52
1999	560.12	314.77	16.50	59.11	950.50

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير المجلس الوطني الاقتصادي ولاجتماعي .

نلاحظ من خلال الجدول أن الإيرادات العامة الجزائر كانت في تزايد إذا بلغت 78.80 مليون دج خلال سنة 1990 إلى 233.15 مليون دج سنة 1995 واستمرت في تزايد لتصل بذلك إلى 314.01 مليون دج خلال سنة 1997 وهذا راجع لزيادة الحصيلة الضريبية نتيجة التدابير المتخذة ضمن برنامج التصحيح الهيكلي، غير أن الجباية العادية عرفت تدهورا خلال سنة 1998الى 299.83 مليون دج نتيجة غياب المتابعة الجبائية الصارمة ، ونتيجة للغش والتهرب الضريبي ؛كما نلاحظ أيضا أن الإيرادات الجباية البترولية خلال سنة 1990 بلغت 76.20 مليون دج ثم ارتفعت إلى 161.50 مليون دج1991 نتيجة ارتفاع الطلب على الموارد الجباية البترولية بسبب حرب الخليج حتى سنة 1997 حيث بلغت 564.77 مليون دج ثم تراجعت سنة 1998 إلى 378.56 مليون دج بسبب انخفاض سعر برميل النفط والجدول التالي يوضح أسعار البترول.

الجدول (03): تطور أسعار البترول 1990-1998.

الوحدة : دولار أمريكي للبرميل.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
سعر البرميل	22.20	18.32	19.93	17.75	16.31	17.58	21.69	19.45	19.86

المصدر :بلوافي محمد، مرجع سبق ذكره ، ص 227.

الشكل رقم (05): يوضح تطور لإيرادات العام للجزائر خلال الفترة 1990-1999.

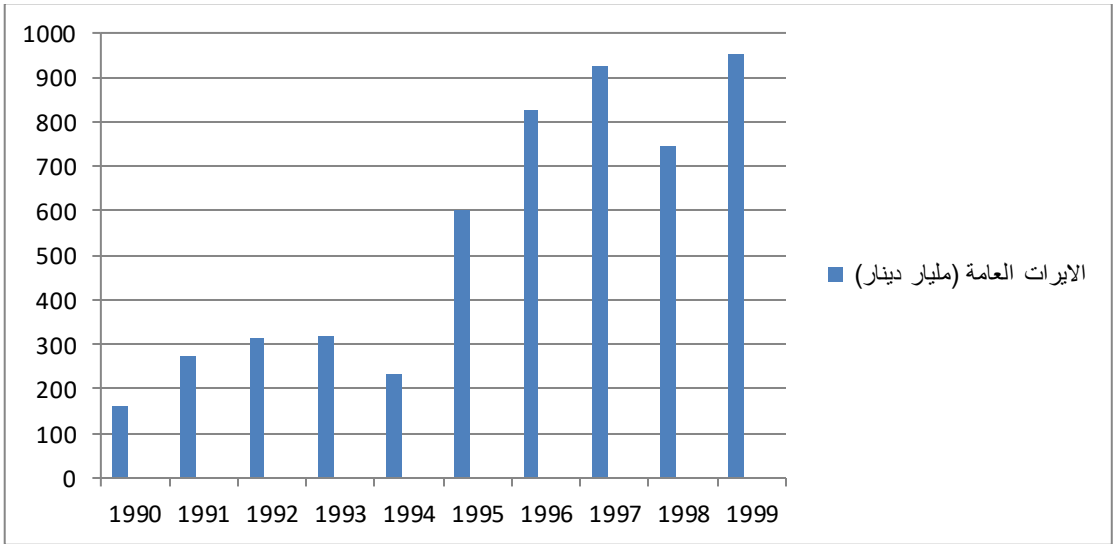

من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02).

ثانيا : تطور السياسة الاتفاقية في الجزائر 1990-1999 .

قسم المشرع الجزائري النفقات العامة في الميزانية العامة إلى قسمين : نفقات التجهيز * و نفقات التسيير **.

شهدت الجزائر خلال هذه الفترة (1990-1994) تزايد واضحا ومستمر في نفقات التجهيز والتسيير ،وهذا بفضل القفزة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي حققتها الجزائر خاصة أثناء[1]

فترة الإصلاحات المدعومة ،قبل برنامج التعديل الهيكلي كانت سياسة الإنفاق العام في الجزائر تتميز تدعيم الدولة للعديد من السلع والخدمات بالإضافة إلى منح المساعدات والإعانات لبعض الأفراد، وكذا توسع الدولة في حجم النفقات العسكرية بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي كانت تمر بها البلاد، إلى جانب التوسع في حجم الإنفاق الاستثماري لبعث سبل التنمية.

ومنه فإن الارتفاع المتزايد في حجم النفقات العامة قبل برنامج التعديل الهيكلي يرجع بالدرجة الأولى إلى:

- تزايد تكلفة إعانات دعم السلع الاستهلاكية العامة بسبب الأثر الناتج عن خفض سعر الصرف .

*تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه أزيادة الناتج الوطني الإجمالي PNB تخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة وتمول من قبل الخزينة العامة للدولة بنفقات نهائية كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقة في شكل قروض وتسبيقات الخزينة أوالبنك .

**تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية تشمل نفقات المستخدمين ونفقات المعدات.

[1]بوعمرة أحمد و قيزةعمر ، أثر السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادية في الجزائر ' نفس المرجع السابق، ص 92.

- الشروع في برنامج رئيسي لإعادة هيكلة المؤسسات العامة بمساعدة البنك الدولي في صورة قرض لإصلاح المؤسسات العامة والقطاع المالي.
- توسع الدولة في حجم النفقات العسكرية بسبب الظروف الأمنية الصعبة .

أما الفترة (1995-1999) فقد عرفت تطبيق سياسة مالية جديدة حيث تتلخص إصلاحات السياسة الاتفاقية فيما يلي :

- رفع الدعم عن الموارد الغذائية السياسة.
- إتباع سياسة دخول متشددة حيث تم تقليص رواتب عمال الوظيفي العمومي ، كما تم تقليص التعيينات الجديدة ي الوظائف الحكومية .
- فحص جميع النفقات العامة بالتعاون مع البنك العالمي بداية من سنة 1996، حيث أن تقليص النفقات جعل العجز الكلي للخزينة ينتقل من 8.7% من الناتج الداخلي الخام سنة 1993إلى 2.4 % سنة 1997.[1]

جدول (04): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999.

الوحدة : مليار دج

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	مجموع النفقات

[11]بوعمرة أحمد و قيزةعمر ، أثر السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادية في الجزائر، نفس المرجع السابق ، ص 92

	النفقات	نسبتها إلى مجموع النفقات %	النفقات	نسبتها إلى مجموع النفقات %	
1990	96.90	%67	45.60	%33	142.50
1991	183.30	%78	52.00	%22	235.30
1992	236.10	%76	72.60	%24	308.70
1993	288.90	%74	101.60	%26	390.50
1994	344.72	%74	117.70	%26	461.90
1995	444.43	%75	144.66	%25	589.09
1996	550.60	%75	147.01	%25	724.61
1997	643.56	%76	201.64	%25	845.20
1998	663.86	%75	211.88	%25	875.74
1999	774.70	%80	186.99	%20	961.80

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الوزارة المالية .

من خلال الجدول نلاحظ أن النفقات العامة تميزت بالارتفاع مستمر خلال هذه الفترة (سياسة إنفاقية توسعية)فيلاحظ أن نفقات التسيير قد شهدت تزايد مستمر حيث بلغت سنة1990الى 96.90 مليار دينار جزائري أي ما نسبته 67 %من النفقات العامة، لتصبح سنة 1991 إلى 183.30 مليار دينار بالنسبة قدرة ب 78% من النفقات العامة ويعود ذلك إلى قرار الحكومة برفع أجور رواتب العمال والمساعدات الممنوحة إلى فئة الشبكة الاجتماعية سنة 1992 رغم جهود المبذولة من طرف الدولة من أجل تقليص حجم الإنفاق العام خاصة نفقات التسيير، إلا أنها شهدت ارتفاعا لسنة 1995 والذي قدر ب.444.43 بالنسبة 75% من النفقات العامة إلى 663.86 مليار دينار، أي ما نسبته 75% لسنة 1998 وهي آخر سنة ضمن برنامج التعديل الهيكلي ، كما بلغت في سنة 1999، 784.70 بالنسبة 80 % من النفقات العامة .

أما بالنسبة للنفقات التجهيز في سنة 1990 قدرة ب 45.60 مليار دينار ما نسبته 33 %من النفقات العامة حيث شهدت زيادة مستمرة لتصبح بذلك سنة 1993 تتجاوز 100 مليار دينار وهذا لارتفاع يرجع بدرجة الأولى إلى المشاريع التي قامت بها الدولة في إطار المخططات التنموية ، ففي فترة 1995الى سنة 1998 عرفت نفقات التجهيز تطور مستمر بمعدل نسبي ثابت قدر ب 25% من النفقات العامة للدولة، في سنة 1999 عرفت نفقات التجهيز انخفاض قدر ب186.99 مليار دينار بنسبة20%

الشكل رقم (06) : يوضح تطور النفقات العامة للجزائر خلال الفترة 1990-1999 .

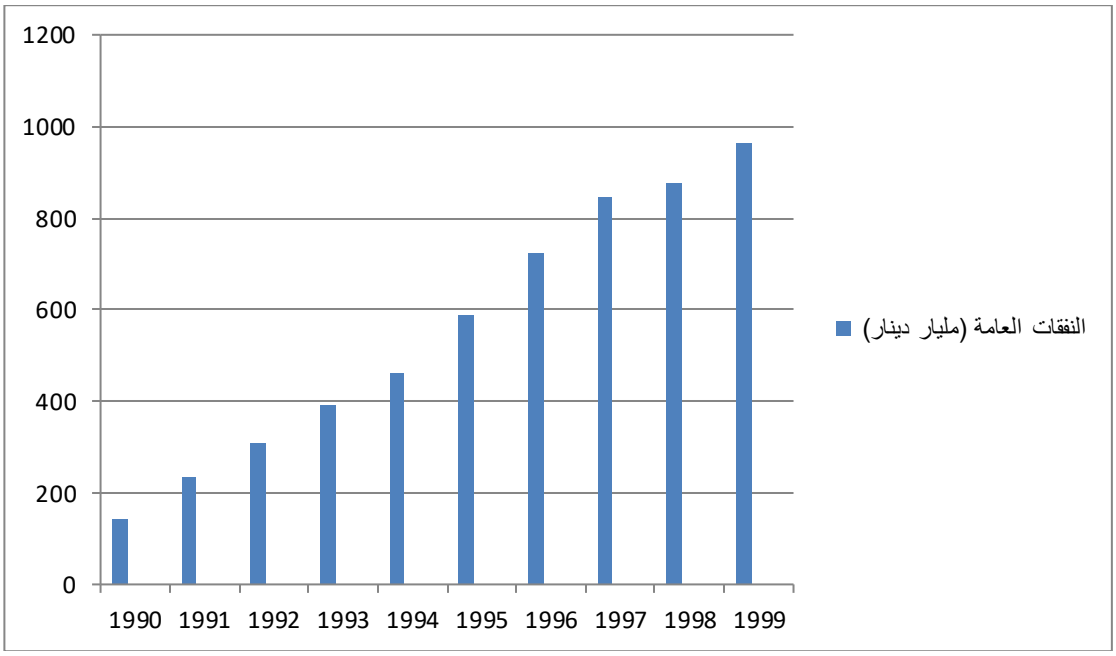

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم 04).

المطلب الثاني :السياسة المالية في ظل برامج لإنعاش الاقتصادي2000-2014.

طبقت الجزائر خلال هذه الفترة سياسة مالية توسعية بخلاف السياسة المالية التي انتهجتها للفترة السابقة (1990-1999)، من خلال البرامج التي سطرتها ضمن هذه الفترة والمتمثلة في البرامج التالية:

- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أو المخطط الثلاثي 2001/2004:** هو برنامج بادر به رئيس الجمهورية يمتد على مدى أربع سنوات 2001-2004 ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها والى تعزيز المرافق العموميةفي ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية [1]، الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي 7 مليار دولار أمريكي) ،قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار (ما يعادل 16 دولار)[2].
- **البرنامج التكميلي لدعم النمو (أو المخطط الخماسي الأول 2005/2009):** يعد هذا البرنامج بمثابة الإطار المؤكد لتوجهات الجزائر التي تم إقرارها ضمن الإنعاش الاقتصادي، حيث أن تكامل البرنامجين يجسد الإستراتجية بعيدة المدى والتي تلخص رؤية الجزائر في إرساء مقومات الاستثمار الاستخلافي للعوائد

[1] رحماني موسى ، السبتي وسيلة ، واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التمنية المحلية ، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي تسير وتمويل الجماعات ا المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر ، ص 8.

[2] محمد مسعي ، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثارها على النمو،مرجع سبق ذكره، ص 147

النفطية[1] ، والذي قدرت الإعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 مليار دينار (114مليار دولار) ، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق 1.216 مليار دينار.[2]

- **برنامج توطيد النمو الاقتصادي أو المخطط الخماسي الثاني 2014/2010** :بقوام مالي قدره 21.214 مليار دينار ما يعادل حوالي 286 مليار دولار ، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق 9.680 مليار دينار[3]؛ ركز بشكل كبير على التنمية البشرية حيث خصص لها تقريبا نصف قيمة البرنامج 101122 مليار دج كما أعطى هذا البرنامج لقطاع المنشآت الأساسية أهمية كذلك لتحسين البنية التحتية حتى تكون مواتية لتشجيع الاستثمارات وتحفيز النمو[4].

أولا: تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2014.

شهدت الإيرادات الضريبية خارج المحروقات ارتفاعا كبيرا وذلك يرجع إلى :

- تحسن إدارة الضرائب في مكافحة الغش والتهرب الضريبي، وقد تم تحقيق أهم الزيادات بواسطة الضرائب على المداخيل والأرباح متبوعا بالضرائب على السلع والخدمات بالإضافة إلى الرسوم الجمركية.
- وضعت الدولة الجزائرية عدة تعديلات وإجراءات متمثلة في قانون المالية لسنة 2001 والذي تضمن 33 إجراء ضريبيا ما بين تعديل وإلغاء وإتمام ، وقانون المالية لسنة 2002 والذي تضمن 32 إجراء لسنة 2003 والذي تضمن 68 إجراء ضريبيا، وقانون المالية لسنة 2004 والذي تضمن 24 إجراء ضريبيا، وقانون المالية لسنة 2005 الذي يتضمن 36 إجراء ضريبيا، وقانون المالية لسنة 2006 والذي يتضمن 32 إجراء ضريبيا، وقانون المالية لسنة 2007 الذي يتضمن 37 إجراءا ضريبيا، وقانون المالية لسنة 2008 الذي تضمن 20إجراء ضريبيا

أما فيما يتعلق بالإيرادات البترولية في الألفية الثالثة فقد شهدت ارتفاعا بعد تحسن أسعار النفط العالمية وزيادة الطلب العالمي عليها سنة 2010، 2011، 2012، وبالتالي المساهمة في زيادة الإيرادات الكلية لهذه السنة انخفضت الإيرادات الميزانية سنة 2013 بسبب انخفاض الإيرادات الضريبية للمحروقات[5]

الجدول (05): تطور الإيرادات لعامة في الجزائر خلال 2000-2014.

[1]بوهزة محمد، براج صباح ، اثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009، أبحاث المؤتمر الدولي (تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي للفترة 2001-2014، يومي 12/11 مارس 2013)، جامعة سطيف1 ، الجزائر، ص 05.

[2]محمد مسعي ، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثارها على النمو، نفس المرجع السابق ، ص 147

[3]محمد مسعي ،،نفس الرجع السابق ص 147.

[4] ضيف محمد ، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، صؤ259.

[5]بوعمرة أحمد وقيزةعمر ، نفس الرجع السابق ، ص ص 96، 97.

الوحدة : مليار دج

السنة	مجموع الإيرادات
2000	1138.9
2001	1400.9
2002	1570.3
2003	1520.50
2004	1599.30
2005	1719.80
2006	1828.90
2007	1831.30
2008	2763.00
2009	2786.60
2010	3081.50
2011	2992.40
2012	3455.65
2013	2820.00
2014	4218.99

المصدر : من إعدادا الطالبتين بالاعتماد على بنك الجزائر .

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن الإيرادات العامة عرفت تزايد مستمرا خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2010 حيث بلغت حوالي 3081.50 مليار دينار جزائري كما عرفت انخفاضا في حجم الإيرادات في سنة2011 إلى 2992.40 مليار دينار في سنة 2010 أما خلال سنة 2012 شهدت تزايدا ملحوظ حيت قدرة ب 3455.65 مليار دينار بعد تحسن أسعار النفط العالمية وزيادة الطلب العالمي عليها وبالتالي المساهمة في زيادة الإيرادات الكلية لهذه السنة ثم عادة وانخفضت سنة 2013 بسبب انخفاض الإيرادات الضريبية للمحروقات حيث بلغت 2820.00 مليار دينار جزائري.

الجدول رقم (06): تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2014.

الوحدة : دولار أمريكي .

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر البرميل	28.07	23.01	24.03	28.02	38.06	54.4	65.4	74.4	99.97

المصدر: اريا الله محمد مرجع سبق ذكره ، ص 75.

ثانيا – تطور النفقات العامة :شهدت هذه الفترة ارتفاع هائل في حجم النفقات العامة ويعود ذلك إلى :

- الانفراج المالي الذي شاهدته الجزائر مع مطلع سنة 2000بسبب ارتفاع سعر النفط
- تبني الدولة الجزائرية برنامج لدعم لإنعاش الاقتصادي .
- ارتفاع النفقات العامة بعد إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 حيث بلغت النفقات حولي 4246.3مليار دينار جزائري لإعطاء الأولويات للقطاعات التي حققت التنمية كقطاع الفلاحة والري .
- محاولة إنها جميع المشاريع التي كانت عالقة مثل الطريق السيار الشرق –غرب ومترو الجزائر .
- رفع الأجور والمنح الموجهة للمجاهدين والمصالح الادارية.
- ارتفاع النفقات مع انطلاق البرنامج الخماسي للتنمية الاقتصادية 2010-2014 الذي خصص له حوالي 21214 مليار دينار بهدف استكمال المشاريع الجاري انجازها خصوصا في قطاعات السكك الحديدية والطرقات والمياه، وتطوير اقتصاد لدعم البحث العالمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية [1].

الجدول (07): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014.

[1]بوعمرةاحمد ،قيزة عمر ، نفس المرجع السابق ، ص ص 92، 93.

الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		النفقات العامة
	النفقات	نسبتها إلى إجمالي النفقات	النفقات	نسبتها إلى إجمالي النفقات	
2000	856.19	73	321.93	27	1178.12
2001	963.63	73	357.40	27	1321.03
2002	1097.72	71	452.93	29	1550.65
2003	1199.04	68	553.65	32	1752.69
2004	1251.1	66	640.7	34	1891.8
2005	1245.1	61	806.9	39	2052.0
2006	1437.9	58	1015.1	42	2453.0
2007	1673.90	53	1434.6	47	3108.5
2008	2217.70	52	1973.3	48	4191.0
2009	2300.00	54	1946.3	46	4246.3
2010	2659.0	60	1807.9	40	4466.9
2011	3797.20	66	1934.2	34	5731.4
2012	4782.60	67	2275.50	32	7058.10
2013	4204.30	69	1887.80	30	6092.10
2014	4994.80	71	1985.40	28	6980.20

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوزارة الماليةو تقرير وبنك الجزائر.

يتضح لنا من خلال الجدول أن النفقات العامة خلال هذه الفترة شهدت ارتفاع مستمر لاعتماد الدولة على السياسة الاتفاقية التوسعية ،فنلاحظ أن حجمها بلغ سنة 2000 إلى 1178.12مليار دينار و ارتفعت إلى3108.50. مليار دينار سنة 2007 ، وتزايدت بمعدلات مرتفعة لتصل سنة 2014 إلى6980.20 مليار دينار؛ إلا أنه من الملاحظ أن نسبة نفقات التسيير انخفضت لسنة 2005 من إجمالي النفقات العامة

الشكل رقم (07): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014.

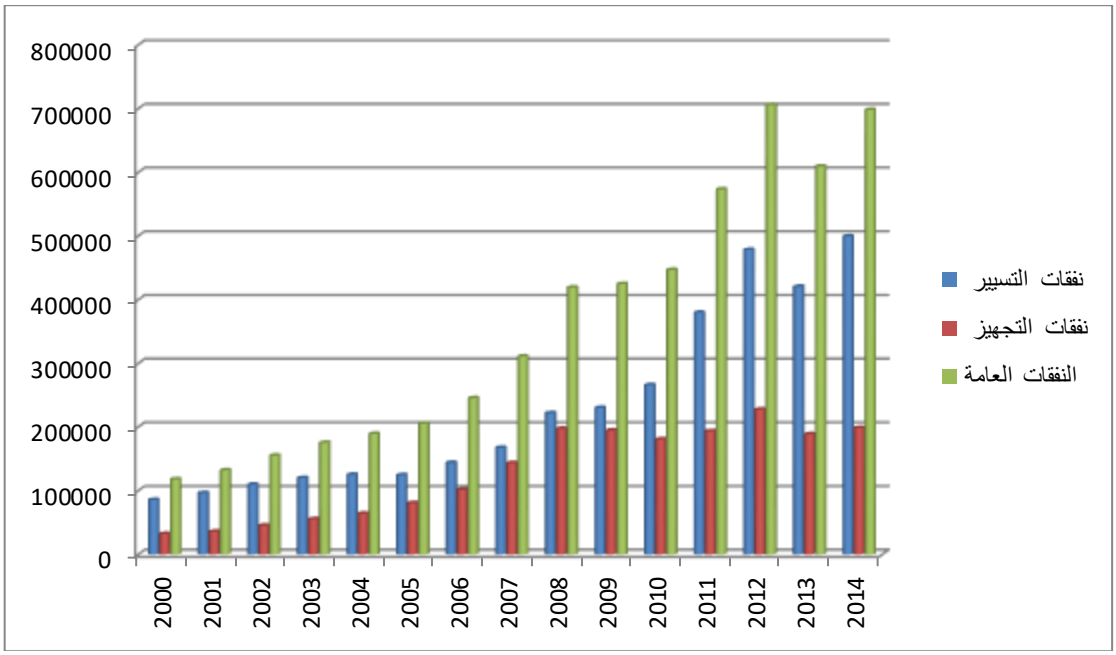

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07).

المطلب الثالث : السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2015-2016.

الجدول (08): تطور الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة 2015-2016.

السنة	مجموع الإيرادات
2015	405270
*2016	4047.43

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوزارة المالية.

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض في الإيرادات العامة لسنة 2015 إلى 4052.70 بعد أن كانت 421899 سنة 2014 نظرا انخفاض أسعار النفط حيث بلغت 49.490 دولار أمريكي بعد ما كان 96.29 دولار أمريكي لسنة الماضية، كما يلاحظ أن الإيرادات ستشهد تدهورا خلال سنة 2016 لتبلغ 4047.43

الجدول (09): تطور النفقات العامة في الجزائر 2015-2016

السنة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	مجموع النفقات
2015	3121.40	3620.00	7641.40
*2016	4807.33	3176.84	7984.17

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوزارة المالية.

من خلال الجدول يتضح لنا أن النفقات العامة خلال هذه الفترة شهدت تحسن ضئيل حيث بلغت سنة 2015الى 7641.40مقارنة بالسنة الماضية أين بلغت 698020 بهدف استكمال المشاريع الجاري انجازها ، كما يتوق أن يزيد الإنفاق الحكومي بقدر 7984.17 لسنة 2016 .

الشكل رقم (08): يوضح تطور النفقات العامة والإيرادات العامة للجزائر خلال سنتي 2015-2016.

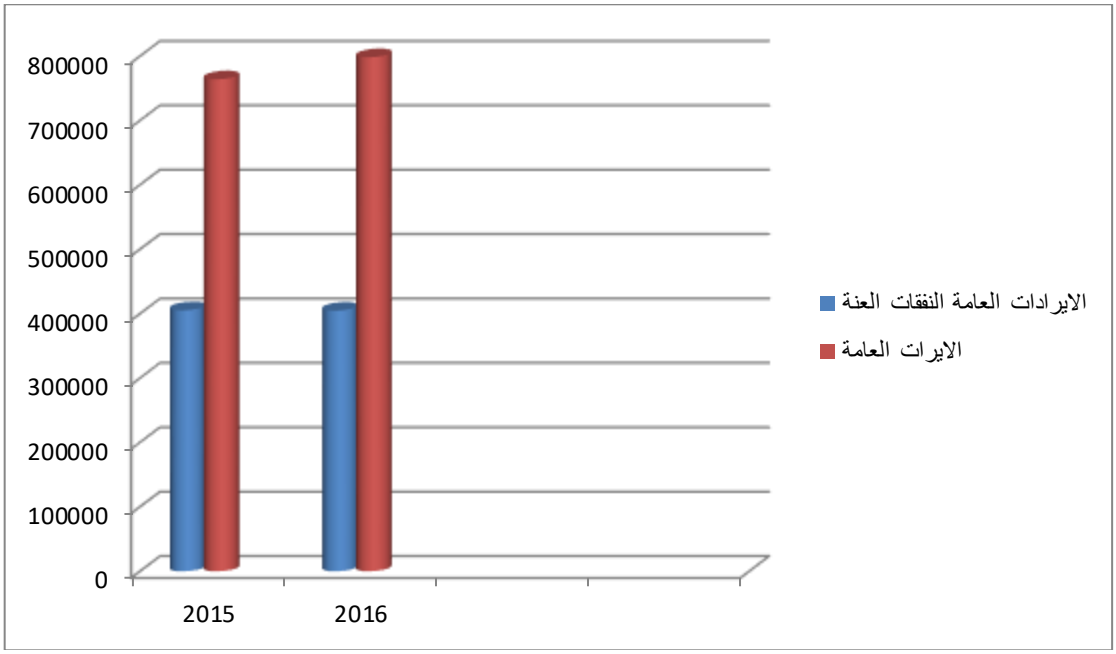

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 08-09.

المبحث لثاني : تحليل اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة 1990-2016.

ضمن هذه المبحث سنقوم بدراسة تحليلية لمؤشرات معدلات النمو الاقتصادي ، التضخم والبطالة للدولة الجزائرية خلال فترة الدراسة .

المطلب الأول : تحليل النمو لاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-1999.

الجدول رقم (10): يوضح معدلات النمو العام خلال الفترة 1990-1994.

	1990	1991	1992	1993	1994
PIB (مليار دج)	554.3	862.16	1074.7	1189.72	1487.4
النمو العام(%)	0.8	-1.2	1.6	-2.2	-0.2
الفلاحة(%)	-6.2	15.4	2.0	-4..4	-5
الصناعة خارج المحروقات(%)	3.5	-0.7	-5.6	-1.3	-2.2
البناء والأشغال العمومية(%)	-3.1	-7.9	0.4	-4	0.9
الخدمات (%)	2.7	-0.5	3.1	-0.35	2.3
المحروقات(%)	4.1	0.9	1.1	-0.8	-0.4

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

اتسمت هذه الفترة معدلات نمو عام ضعيفة جدا تراوحت مابين -2.2% و1.6% بسبب تراجع أسعار البترول، حيث تراوحت معدلات نمو قطاع الفلاحة مابين -6.2% و2%باستثناء سنة 1991بلغت 15.4%بسبب ارتباطه بالظروف المناخية ، كما جاءت أغلب معدلات النمو في قطاع خارج المحروقات سلبية نتيجة تخلي الدولة عن العديد من المؤسسات العمومية في إطار الإصلاحات الاقتصادية،كذلك عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار في المجال الصناعي تم صدور قانون الاستثمار في المرسوم التشريعي الصادر بتاريخ 1993/10/5 والذي يهدف إلى ترقية الاستثمار وإتاحة المزيد من الحرية والمساواة بين المتعاملين الخواص والأجانب [1]،كما عرف قطاع البناء والأشغال العمومية معدلات نمو ضعيفة إلى جانب قطاع الخدمات الذي سجل متوسط نمو قدره 2.66%نتيجة تردي الأوضاع الأمنية ، كما نلاحظ أيضا أن معدلات قطاع المحروقات كانت ضعيفة نتيجة لتذبذب أسعار البترول خلال الفترة .

الجدول رقم(11): معدلات النمو العام وبعض المعدلات الإقطاعية 1995-1999.

	1995	1996	1997	1998	1999

[1]الأمر رقم 03/1المؤرخ في 20أوت 2001،المتعلق بتطوير الاستثمارات في المادة 10-11.

PIB(مليار دج)	2004.90	**2570.00**	2771.30	2803.10	3215.10
النمو العام (%)	3.8	4.4	1.1	5.1	3.2
الفلاحة (%)	15.0	23.7	13.5-	11.4	2.7
الصناعة(خارج المحروقات(%)	1.4-	8.7-	3.8-	8.4	1.6
البناء والأشغال العمومية (%)	2.7	4.5	2.5	2.4	1.4
الخدمات (%)	2.4	6.0	5.4	7.9	5.7
المحروقات(%)	4.1	3.6	6.0	4.0	6.1

المصدر الديوان للإحصائيات .

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات النمو العام شهدت تحسن خلال هذه الفترة إذ سجلت معدلا نمو موجبة ليعرف ارتفاع جيد سنة 1996إلى 4.4%،في حين بلغ أدنى مستوياته في سنة1997 حيث بلغ 1.1%ليبلغ أعلى معدلاته سنة 1998 ب5.1%نتيجة لتطبيق الجزائر برنامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، كما نلاحظ أن معدلات النمو التي سجلها القطاع لفلاحي خلال سنتي 1995-1996 عرفت ارتفاع جيد ما يدل على مكانة القطاع لفلاحي في الاقتصاد الجزائري ومدى مساهمته في رفع القيمة المضافة مما يؤدي رفع معدل النمو العام،في حين عرفت معدلات نمو قطاع الصناعة تدهور كبيرا نتيجة تراجع الدولة عن الاستثمار في الصناعات الثقيلة باستثناء سنة 1998 سجلت معدل نمو قدره 8.4%بقطاع الصناعة .

كما عرف قطاع البناء والأشغال العمومية معدلات نموه إيجابية متواضعة بسبب تراجع حجم الاستثمار العام والخاص في هذا المجال؛ كما نجد أن قطاع الخدمات حقق هو أيضا معدلات نمو لاباس بها حيث بلغ سنة 1998 حوالي7.9%.

المطلب الثاني :تطور معدلات النمو الاقتصادي للجزائر 2000-2016.

الجدول رقم (12):تطور النمو الاقتصادي ومعدلات النمو لإقطاعية في الجزائر(2000-2004)

	2000	2001	2002	2003	2004
PIB(مليار دج)	4123.50	4257.00	4541.90	5266.82	6127.50
النمو العام(%)	2.2	2.7	4.8	6.9	5.2
الفلاحة (%)	-5	13.5	-1.3	19.7	3.2
الصناعة (%)	1.3	5.0	5.2	5.9	6.2
البناء والأشغال العمومية (%)	5.1	2.8	8.2	5.5	8.0
الخدمات (%)	5.1	3.8	5.3	4.2	7.7
المحرقات(%)	4.9	-1.6	3.7	8.8	3.3

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات

عرف النمو في هذه الفترة معدلات نمو عام متحسنة حيث بلغ متوسطه 3.99%،نتيجة ارتفاع أسعار البترول وتحسن الأوضاع الأمنية الأمر الذي أدى التحسن البيئة الاستثمارية حيث احتل القطاع ألفلاحي قفزة جيدة بنمو بلغ 13.5% سنة 2001 بفضل سياسات الدعم التي طبقتها الدولة والتي تهدف إلى تحسين إنتاجية هذا القطاع،كما شهد قطاع الصناعة ارتفاع كبير في معدلاته خلال هذه الفترة حيث بلغ أوج تطوره سنة 2004 حين بلغ 6.2، أما قطاع البناء والإشغال العمومية فقد سجل أيضا ارتفاع ملحوظا و المتأتي من الاستثمار في مجال السكن والبنية التحتي كما حقق قطاع المحروقات سجل معدلات نمو متحسنة مقارنة بالفترة الأولى.

الجدول رقم (13): معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2005-2009.

	2005	2006	2007	2008	2009
PIB(مليار دج)	7564.6	8512.2	9408.3	11042.8	10034.3
النمو العام (%)	5.1	2.0	3.0	2.4	2.1
الفلاحة (%)	1.9	4.9	5.0	-5.3	6.2
الصناعة(%)	-4.5	-2.2	-3.9	1.9	3.5
المحروقات(%)	5.8	-2.5	0.9	-2.3	-1.9

المصدر : البنك الدولي ، الديوان الوطني للإحصائيات.

لوحظ فهذه الفترة تراجعا في معدلات النمو مقارنة بالفترة السابقة بعد سنة 2007،تزامناً مع تداعيات الأزمة العالمية وتأثيراتها في الطلب على البترول حيث انخفضت أسعاره وبالتالي تسجيل قطاع المحروقات لمعدلات نمو سالبة، كما عرف قطاع الفلاحة تحسن ملحوظ خلال سنتي 2006و2007 ليسجل نموا سالبا سنة 2008 قدر ب -5.3% بفعل الجفاف كما ارتفع بعد ذلك ليبلغ 6.2%سنة 2009نتيجة مردود الحبوب

تلك السنة، إلا أن القطاع الصناعي لم يشهد ارتفاعات محسوسة حتى سنة 2008 إلا أنها تعتبر غير كافية مقارنة بالآليات و التحفيزات التي طبقتها الجزائر قصد دعم إنتاجية المؤسسات وترقية الاستثمار.

جدول رقم (14): معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2010-2016).

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
PIB(مليار دج)(%)	11991.0	14520.0	15843.0	16750.0	17731.0	/
النمو العام(%)	3.6	2.8	3.3	2.8	3.6	3.9
الفلاحة(%)	-5	13.5	-1.3	/	/	/
الصناعة (%)	1.3	5.0	5.2	/	/	/
البناء والأشغال ع (%)	5.1	2.8	8.2	/	/	/
الخدمات (%)	5.1	3.8	5.3	4.2	7.7	/
المحروقات(%)	4.9	-1.6	3.7	8.8	3.3	/

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

عرف النمو العام خلال هذه الفترة تحسنا حيث انتقل إلى 3.3%سنة 2012 ليصل سنة 2016 الى3.4%نفس الشئ في قطاع الصناعة خاصة سنة 2011 و في قطاع لفلاحي سيما سنة 2011 حيث بلغ13.5%،في حين حافظ قطاع الخدمات على مستوياته حيث تراوحت معدلات هذا الأخير بين 3.8و7.7% كما حافظ قطاع البناء و الإشغال العمومية على مستواه المعهود في حين نلاحظ تراجع في قطاع المحروقات حيث بلغ -1.6% سنة 2011حتى سنة 2013 الذي بلغ 8.8% ليعود وينخفض مرة أخرى سنة 2014 إلى 3.3%.

المبحث الثالث: دراسة تحليله لأثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2016.

سنحاول في هذا المبحث معرفة مدى تأثير أدوات السياسة المالية عل النمو الاقتصادي للفترة الدراسة 1990-2016.

المطلب الأول : دراسة اثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي خلال 1990-1999.

الجدول رقم(15): نسبة أدوات السياسة المالية والمؤشرات الاقتصادية (النمو، التضخم، البطالة).

السنوات	الإيرادات%	النفقات%	النمو العام%	البطالة %	التضخم%
1990	3	2.5	0.8	19.8	17.9
1991	5	4.2	-1.2	20.3	25.9
1992	5.9	5.5	1.6	21.3	31.7
1993	5.9	7	-2.2	23.2	20.5
1994	4.3	8	-0.2	24.4	29
1995	11.2	10.6	3.8	28.3	29.8
1996	15	13	4.4	28.1	18.7
1997	17.3	15.2	1.1	28.9	5.7
1998	13.9	15.8	5.1	28.6	5
1999	17.7	17.3	3.2	29.3	2.6

من إعداد الطالبتين من خلال الجداول السابقة .

الشكل رقم (09): يوضح العلاقة بين أدوات السياسة المالية(الإيرادات والنفقات) ،النمو العام ، معدلات البطالة والتضخم خلال الفترة 1990-1999.

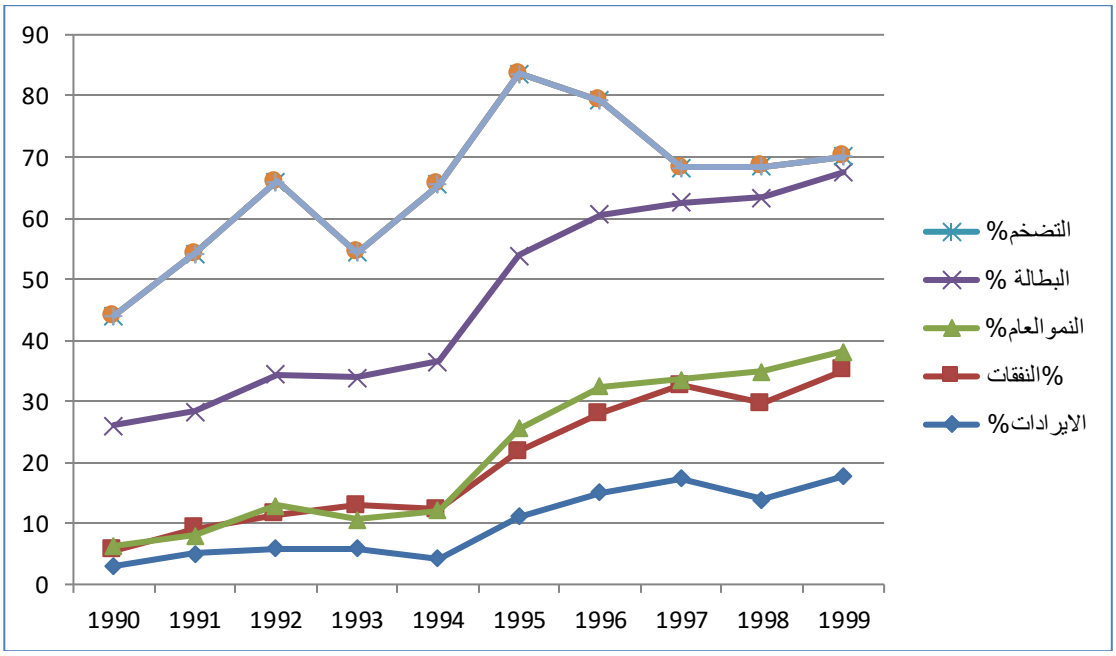

المصدر : من إعداد الطالبتين من خلال الجدول(15)

يتضح لنا من خلال الشكل أن منحنى النفقات العامة في تزايد والتي يترجمها البرامج التنموية ماسهم في إعادة الإنعاش الاقتصادي وبالتالي تزايد في منحنى النمو الاقتصادي من خلال البرامج والمشاريع التي قامت الدولة بإطلاقها في هذا الإطار رغم قيام الدولة بنفقات كبير ألا انه صاحبة تزايد في منحنى البطالة الذي يرجع سببه لحل الحكومة لبعض المؤسسات العمومية ما نتج عنه ارتفاع في معدلات البطالة كما أن هذه الزيادة في فالنفقات العامة صاحبه تزايد في المعروض النقدي عن الطلب عليه ما حدث تضخم وهو المفسر لتزايد معدلات التضخم الملاحظ من خلال نحنى التضخم الذي كان في تزايد مستمر خلال هذه الفترة .

المطلب الثاني : تحليل أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2016.

الجدول رقم (16): نسبة أدوات السياسة المالية والمؤشرات الاقتصادية (النمو، التضخم، البطالة) 2000-2016.

السنوات	الايردات العامة%	النفقات العامة%	النمو العام %	البطالة %	التضخم%
2000	15.1	8.9	2.2	29.8	0.3
2001	18.6	10	2.7	27.3	4.2
2002	20.8	11.7	4.8	25.9	1.4
2003	20.2	13.2	6.9	23.7	2.5
2004	21.2	14.3	5.2	17.7	4
2005	22.8	15.5	5.1	15.3	1.3
2006	24.3	14.3	2	12.3	2.3
2007	24.3	23.5	3	13.8	3.6
2008	36.7	31.7	2.4	11.8	4.8
2009	37	32	2.1	10.2	5.7
2010	40.9	33.8	3.6	9.9	3.9
2011	39.7	43.4	2.8	10	4.5
2012	45.9	53	3.3	11	8.9
2013	37.4	46.1	2.8	9.8	3.2
2014	55	52.1	3.6	10.6	3.9
2015	53.8	56.9	3.9	11.5	4.2
2016*	53.7	59.9	3.4	12	4.3

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجداول السابقة .

الشكل رقم (10): نسبة أدوات السياسة المالية والمؤشرات الاقتصادية (النمو، التضخم، البطالة)2000-2016.

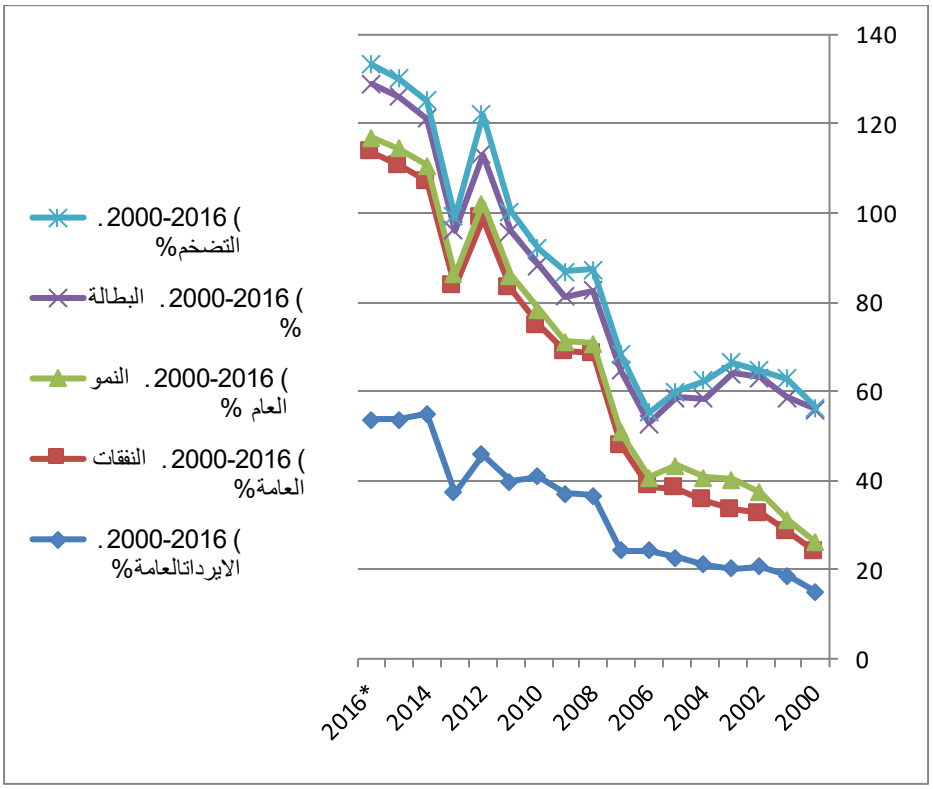

المصدر : من إعداد الطالبتين من خلال الجدول(16)

من الشكل يتضح لنا أنه خلال الفترة من 2000- 2014 كلما زادة منحنى النفقات العامة يرافقه تزايدلهفي منحى النمو العام إذ شهد هذا الأخير ذروة تقدمه لسنة 2003 أين بلغ6.9%نظرا لإرتفاع الإيرادات لتحسن أسعار الهيدروكربون ما يفسره تزايد منحنى الإيرادات العامة، مصاحب بارتفاع منحنى التضخم خلال الفترة 2000-2001 بسبب ارتفاع المستوى العام للسعار ،إذ نشهد انخفاض في منحنى البطلة من4% لسنة 2004 إلى1.3%سنة 2005 إلا أن جميع المؤشرات الاقتصادية شهدت انخفضا لسنة 2014 والذي يرجع سببه لتراجع مداخيل صادرات النفط في الجزائر بانخفاض قدره 45.47-%حيث أن انخفض منحى التضخم يعود لانخفاض سعر الصرف العاملة الوطنية كما نلاحظ أن منحى النفقات العامة عرف انخفضا لاتخاذ الدولة لسياسة التقشفية في النفقات في قانون المالية لسنة 2016 مقارنة بسنة 2015 بنسبة 8.8-%.

خلاصة الفصل .

من خلال تتبعنا لمسار السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 أن الحكومة الجزائرية، اتخذت من السياسة إنفاقية توسعية خلال فترة التسعينات 1990-1999بارتفاع معدلات الإنفاق العام من سنة لأخرى نظرا لتوسع نشاط الدولة .

إن السياسة المالية المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية خلال فترة الالفينات 2000-2014 سياسة مالية توسعية من خلال تباع سياسة إنفاقية توسعية ، ألا أنها لم تعمل على خلق نمو اقتصادي في المستوى الذي كانت تسعى الدولة لتحقيقه إذ أن جميع البرامج التنموية التي أطلاقتها الدولة كانت يغلب عليها الطابع الاجتماعي أدت معظمها لتحسين الخدمات الاجتماعية دون الاقتصادية؛ أما في فترة 2015-2016 اتبعت الدولة سياسة تقشفية عملت على تخفيض من النفقات.

أما فيما يتعلق بوضع النمو الاقتصادي العام للجزائر اتضح لنا أنه بعد انطلاق مخطط الإنعاش الاقتصادي والبرامج التنموية المكملة له ساهمت في تحقيق معدلات نمو لاباس بها إلا انه لا يزال يعاني من مشكلات هيكلية والتي يترجمها الزيادة المستمر في النفقات العامة دون الإيرادات .

الخاتمة

من خلال موضوع بحثنا حاولنا أن نعرض إلى أي مدى ساهمت السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي كنموذج للدراسة في الجزائر ،ونظرا للدور الذي تلعبه السياسة المالية في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتفعيل النشاط الاقتصادي تطرقنا إلى دراسة مدى فعاليتها في ذلك.

اختبار الفرضيات: لقد مكننا البحث وتحليل المعطيات من اختبار الفرضيات لما قاد إلى النتائج التالية :

- **نصت الفرضية الأولى** :على أن السياسة المالية هي أحد السياسات الاقتصادية الناجحة المتبعة في الجزائر. وهذا ما أكدته دراستنا على أن تحقيق هذه الفرضية أمر يتعلق بمدى ترشيد هذه السياسة من خلال ترشيد الضرائب والنفقات بشكل يؤدي إلى الحد من العجز الموازني.
- **نصت الفرضية الثانية** :على أن النمو الاقتصادي الزيادة الحقيقية في الدخل القومي .وهذا صحيح حيث إن النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي .
- **نصت الفرضية الثالثة:** ساهمت السياسة المالية المطبقة لمختلف أدواتها في تحقيق النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة وهذا ما أكدته دراستنا من خلال ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي و انخفاض نسبة البطالة .

نتائج الدارسة :

- تأتي أهمية السياسة المالية في كونها تتعامل مع معطيات حياتنا اليومية فهي تدخل في آلية فرض الضرائب بأنواعها و الإنفاق الحكومي بأنواعه خاصة في مجال الصحة و التعلم و الإنشاءات و غيرها و مما لاشك فيه أننا و منذ أتى كينز بأفكاره حول دور الدولة في تحريك عجلة الاقتصاد و الاقتصاديون يرمون بأعينهم إلى الدور الحكومي، كلما ألمت بدورة الحياة الاقتصادية ضائقة فظاهرة البطالة أو هجمت الضغوط التضخمية.
- تلعب السياسة المالية دورا مهما في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي باعتبار أن السياسة الإنفاقية أداة فعالة في يد الدولة للقيام لوظيفة التنموية ،حيث يعتبر التوظيف الجيد للنفقة الحكومية يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق الأهداف السياسة الاقتصادية المتمثل فالنمو الاقتصادي.

إن الجزائر أخذت على عاتقها بعض الإصلاحات خلال مرحلة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وبرامج دعم النمو الاقتصادية (تدعيم البنية التحتية ، تخفيض البطالة ،ارتفاع المستوى المعيشي ...)لعلاج الاختلالات الاقتصادية وهذه الإصلاحات لم تعطي ثمارها لحد الساعة.

- و يمكن القول أن السياسة المالية التي تتعامل و الإنفاق العام ما هي إلا وسيلة لضمان النمو الاقتصادي بما يؤهلها جنبا إلى جنب مع السياسة الاقتصادية إلى تحقيق معادلات تشغيل واستقرار كلي في الأسعار لعل أهم أهداف السياسة المالية تتخلص في:
  - ✓ الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل.
  - ✓ الوصول إلى معادلات نمو مرتفع.
  - ✓ العمل على رفاهية المجتمع و إعادة توزيع الدخل بشكل عادل.

الاقتراحات :

بعد استعراض النتائج المتوصل إليها يمكن إبداء الاقتراحات التالية :

- العمل بجدية نحو نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة ،ومحاربة الغش والتهرب الضريبي بأي شكل من الأشكال.
- الاهتمام بإدارة الضرائب وتطويرها بهدف تحسين التحصيل الضريبي فتعميم استعمال الإعلام الآلي سيخفض من التهرب والغش الضريبي.
- إصلاح إدارة الجمارك وربطها بإدارة الضرائب باستعمال تقنيات الإعلام الآلي لتقليل من التهرب الضريبي
- تشجيع الصادرات خارج المحروقات عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج وبالتالي فك الميزانية والاقتصاد الوطني ككل من أثر التغيرات الخارجية
- وأخيرا إنفاق عاما أكثر رشدا واقتطاعا عاما أكثر جدوى وتجارة خارجية أكبر ربحا ،وسياسة نقدية أكثر فعالية ،وموازنة عامة أكثر شفافية من شأنها مجتمعة أن تحقق التوازن الاقتصادي عند معدلات أعلى لنمو الدخل الوطني الجزائري.

آفاق الدراسة :

انطلاقا مما ذكر سابقا من نتائج وكذا التوصيات التي تصب في إطار معالجة لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي فانه ولتكملة موضوع هذه الدراسة ، فإننا نقترح دراسة.

- ✓ اثر الأزمات الاقتصادية على النمو الاقتصادي .
- ✓ السياسة المالية ودورها في تهيئة المناخ الاستثماري.
- ✓ دور السياسة الإنفاقية في تحيق التوازن الاقتصادي .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

اولا: المراجع باللغة العربية

- **الكتب .**

1. أعمر يحياوي ، مساهمة في دراسة المالية العامة ،" النظرية العامة وفقا لتطورات الراهنة" ،الطبعة الأولى ،دار هومه لنشر ،الجزائر ،2010.
2. أسعد الله داود ،الأزمات النفطية والسياسة المالية في الجزائر دراسة على ضوء الازمة المالية العالمية،الطبعة الاولى ،دارهومهلنشر،الجزائر ،2013.
3. حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي.،جامعة الملك عبد العزيز، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
4. محمد العربي ساكر ،الاقتصاد الكلي ،الطبعة الاولى ،دار الفجر لنشر والتوزيع ،القاهرة ،2006.
5. محمد حسين دخيل ،إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة "دراسة مقارنة " الطبعة الأولى ، منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت ،2009.
6. محمد حلمي الطوابي، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة–دراسة مقارنة –، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية –مصر– الطبعة الاولى ، 2007،.
7. محمد صالح تركي القريشي ،علم اقتصاد التنمية ،إثراء لنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،الاردن ،2010.
8. محمد شاكر عصفور ، اصول الموازنة العامة ، دار المسيرة،عمان ، الطبعة الاولى ، 2008.
9. محمود يونس محمد و عبد النعيم محمد مبارك ،أساسيات علم الاقتصاد ،الدار الجامعية لنشر ،الطبعة الأولى ،كلية التجارة بجامعتي الإسكندرية وبيروت.
10. محمود الكفراوي ، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي ،مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،1997.
11. محرزيمحمد عباس ،، اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2012.
12. مجدي شهاب ، أصول الاقتصاد العام المالية العامة ، الطبعة الاولى ، دار الجامعية الجديدة ،2003.
13. مجدي محمود شهاب ،الاقتصاد المالي ،الطبعة الاولى ،دار الجامعية الجديدة لنشر ،الاسكندرية ،1999
14. مسعيد سامي الحلاق،محمد محمود العجلوني ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،االاردن ، عمان ، الطبعة لأولى ، 2010.
15. حامد عبد المجيد دراز،السياسات المالية ،الطبعة الأولى ،مركز الاسكندرية لنشر ،2000.
16. حسين مصطفى حسين ، المالية العامة ، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

17. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة ، دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية ،2000
18. صالح الرويلي ،اقتصاديات المالية العامة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، الطبعة الثانية ،1988.
19. طاهر فاضل البياتي وخالد توفيق الشمري ،مدخل إلى علم الاقتصاد (التحليل الجزئي والكلي) ،الطبعة الأولى ،دار وائل لنشر، عمان –الاردن ،2009 .
20. عاطف وليم أندراوس ، الاقتصاد المالي العام ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، الطبعة الاولى ،2009.
21. عادل فليح العلي ،مالية الدولة ،الطبعة الأولى ،زهران لنشر ،الاردن ،2010.
22. عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسة الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الجزائر ، الطبعة الثالثة 2006،
23. عبد الهادي النجار، "إقتصاديات النشاط الحكومي" ، مطبعة ذات السلاسل ، الكويت 1982.
24. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى ،2000.
25. عوف محمود اكفراول، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي ، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى، 1997ا.
26. غازي حسين عناية ،أصول الإيرادات المالية العامة في الفكر المالي الإسلامي ،مؤسسة شباب الجامعية ، الاسكندرية ،2003.
27. غازي عناية ،المالية العامة والتشريع الضريبي ،الطبعة الاولى ،دار البيارق لنشر ،عمان ، الاردن ،1998.
28. فليح حسن خلف ، التنمية وتخطيط الاقتصادي ، جدار للكتاب العالمي ،علم الكتب الحديث ، الاردن ، الطبعة الاولى ، 2006.
29. زينب حسين عوض الله ،مبادئ المالية العامة ، الطبعة الاولى ، الدار الجامعية لطباعة والنشر ، بيروت والاسكندرية ، 1998.
30. يونس أحمد البطريق وآخرون ، مبادئ المالية العامة ، دارا الجامعية الطبعة أولى ، الاسكندرية ، ، 2000

- **المذكرات .**

1 أريا محمد ، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار حالي الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشور)، تخصص تحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر 3، 2010-2011
2 بودخدخ كريم ، أثر السياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 22001-2009، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص : نقود ومالية ، جامعة دالي إبراهيم ، الجزائر، 2010/2009.

3 معط الله آمال، آثار السياسة المالية على النموالاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر19970-2002، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص الاقتصاد الكلي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر ،2015/2014.

4 سالكي سعاد ، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة بعض دول المغرب العربي–،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشور) في التسيير الدولي للمؤسسات ، تخصص مالية وبنوك ، جامعة أبي بكر بلقا يد، الجزائر ، 2010–2011.

5 كامل رشيد علي التل ، أثر التعليم على النمو الاقتصادي "حالة الأردن " مذكرة مقدمة لنيلشهادةالماجستير(غير منشور) في الاقتصاد ، جامعة اليرموك، العراق ، 1991.

6 عزوز علي "الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1994–2004).)".مذكرة ماجستير (غير منشور) جامعة الشلف 2006 – 2007..

7 بلوافي محمد ، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجازئر1970–2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة بلقايد ، الجزائر ، 2013/2012.

8 ضيف أحمد ، اثر السياسة المالية عل النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر1989-2012،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص نقود ومالية، 2014–2015 ص 59

9 درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ،2005–2006،

10 كبداني سيد احمد ، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد ، 2012-2013.

11 بوعمرة أحمد و قيزة عمر ، أثر السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990–2014 دراسة قياسية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، تخصص مالية ونقود، جامعة العربي التبسي –تبسة ، الجزائر ، 2015–2016.

12 عماري الياقوت ،أثر السياسة المالية التوسعية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر،جامعة أوكلي منحد أو لحاج ،البويرة ،الجزائر،،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ،تخصص مالية المؤسسة ،2015/2014.

13 زويش سمية ،السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، 2014/2000 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة البويرة ، الجزائر، 2015/2014.

- **الملتقياتوالمؤتمرات :**

1 البشير عبد الكريم ، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو و الاستخدام في الجزائر ، ملتقي دولي حول السياسات الاقتصادية ، جامعة تلمسان.

2 رحماني موسى ، السبتي وسيلة ، واقع الجماعات المحلية في ظل الاصلاحات المالية وآفاق التمنية المحلية ، ماداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي تسير وتمويل الجماعاتا المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر.

3 بوهزة محمد، براج صباح ، اثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009، أبحاث المؤتمر الدولي (تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي للفترة 2001-2014، يومي 12/11 مارس 2013)، جامعة سطيف1 ، الجزائر.

- **المجلات والتقارير والقوانين.**

1. مسعى محمد، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثارها على النمو ،مجلة الباحث – عدد2012/10، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة –الجزائر.

2.كريالي بغداد، حمداني محمد ، استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة علوم الإنسانية ، العدد 45، 2010، جامعة وهران.

3. ونادي زهيد،آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية ، مجلة أبحاث اقتصاديةوإدارية ،العدد التاسع ،جامعة البليدة ،جوان 2011.

- **المواقع الالكترونية .**

1. بنك الجزائر
2. البنك الدولي
3. وزارة المالية المالية .
4. الديوان الوطني للاحصائيات

الملاحق

الملحق رقم 01: تطور معدل البطالة في الجزائر

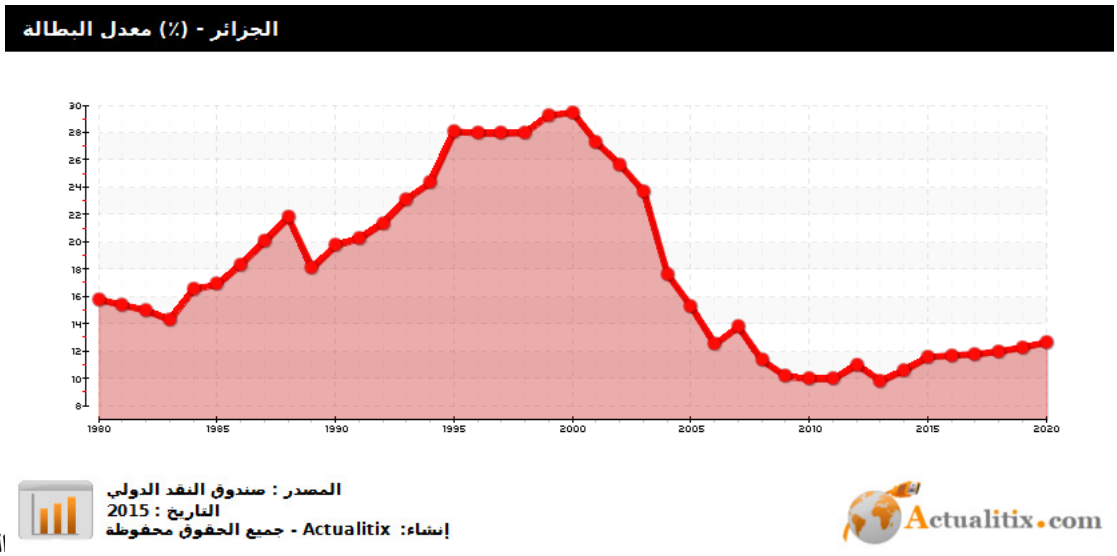

المصدر:

صندوق النقد الدولي

نمو إجمالي الناتج المحلي

الملحق رقم 02: نمو إجمالي الناتج المحلي(%سنويا) خلال الفترة(1998-2015)

السنة	1988	2015
إجمالي الناتج المحلي(%)	0.1-	3.9

المصدر :بنك الجزائر

الملحق رقم 03:إجمالي الدخل القومي وفقا لتعادل القوة الشرائية(1990-2015)

السنة	1990	2015
إجمالي الدخل القومي (مليون دج)	165.70463	56774051

المصدر :بنك الجزائر

الملحق رقم 04: معدلات البطالة من 1990-1994.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994
البطالة %	19.8	20.3	21.3	23.2	24.4

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

الملحق رقم :05: تطور معدلات البطالة

معدلات البطالة خلال الفترة (1995-2000)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
البطالة (%)	28.3	28.1	28.9	28.6	29.3	29.8

المصدر :كبداني سيد أحمد ،أثر النمو الاقتصادي على عادلة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية ،تخصص اقتصاد،جامعة ابي بكر بلقايد ،تلمسان 2013.ص233.

معدلات البطالة خلال 2001-2010.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النسب %	27.3	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.8	10.2	9.9

المصدر : http://www.ons.dz

الملحق رقم06 : تطور معدلات التضخم في الجزائر

تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990-1998.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل التضخم %	17.9	25.9	31.7	20.5	29.0	29.8	18.7	5.7	5.0

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

تطور معدل التضخم في الجزائر 1999-2016.

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم%	2.6	0.3	4.2	1.4	2.5	4.0	1.3	2.3	3.6
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل التضخم%	4.8	5.7	3.9	4.5	8.9	3.2	3.9	4.2	/

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

ملخص :

من خلال موضوع بحثنا حاولنا أن نعرض مدى تأثير السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة التي عرفتها الجزائر ،ونظرا لدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الأهداف المرجوة من خلال معالجة الأزمات وتفعيل النشاط الاقتصادي، كذلك ارتأينا دراسة مدى فعاليتها في ذلك باعتبار الإصلاح الاقتصادي ضرورة موضوعية للدول التي تعاني من إختلالات هيكلية وجب عليها تبني سياسات وبرامج الإصلاحات التي تمليها المؤسسات المالية الدولية ،والملاحظ من خلال دراسة السياسة المالية المطبقة في الجزائر فقد أسهمت في تحقيق الإصلاح الاقتصادي نسبيا على الصعيد الاجتماعي وذلك بتسجيل معدلات بطالة منخفضة وعلاج مشكل السكن نوعا ما ،أما على الصعيد الاقتصادي فقد سجلنا معدلات نمو لابأس بها بالرغم من بعض الآثار السلبية منها ظاهرة التضخم مما أدى إلى فقدان القدرة الشرائية للفرد مما سبب انخفاض في الطلب الكلي .

الكلمات المفتاحية : السياسة المالية ،النمو الاقتصادي ،فعالية السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016.

Through our topic we tried to show how the finance policy effect on the investigation of the economic growth. During the currently economic transformations which Algeria witnessed. Due to the finance policy role in achieving the purposes through escamimg the crises and activite the economic activity we also wanted to study how its effectiveness in it as the economic repair necessary for the countries which suffere from the lock of structural .It ough to build strategies and programmers of repairs which the international fiance companies provide. What was clear through the study of the Algerian finance poliy that it contributed in the economic relatively in the social phase through the unemployment average and residence problems .the decrease in whereas in the economic level we found an acceptable growth rates although some negative effects as the inflation which led to the loss of the purchasing capacity for individual and whid led to the decrease in the total demand.

Keywords: fiscal policy, economic growth, effectiveness of fiscal policy in Algeria during the period 1990-2016.